المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

نشرة

ضمان الاستثمار

الفصلية

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

العدد الأول (يناير- مارس2022)

التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر السياسية والتجارية في الدول العربية

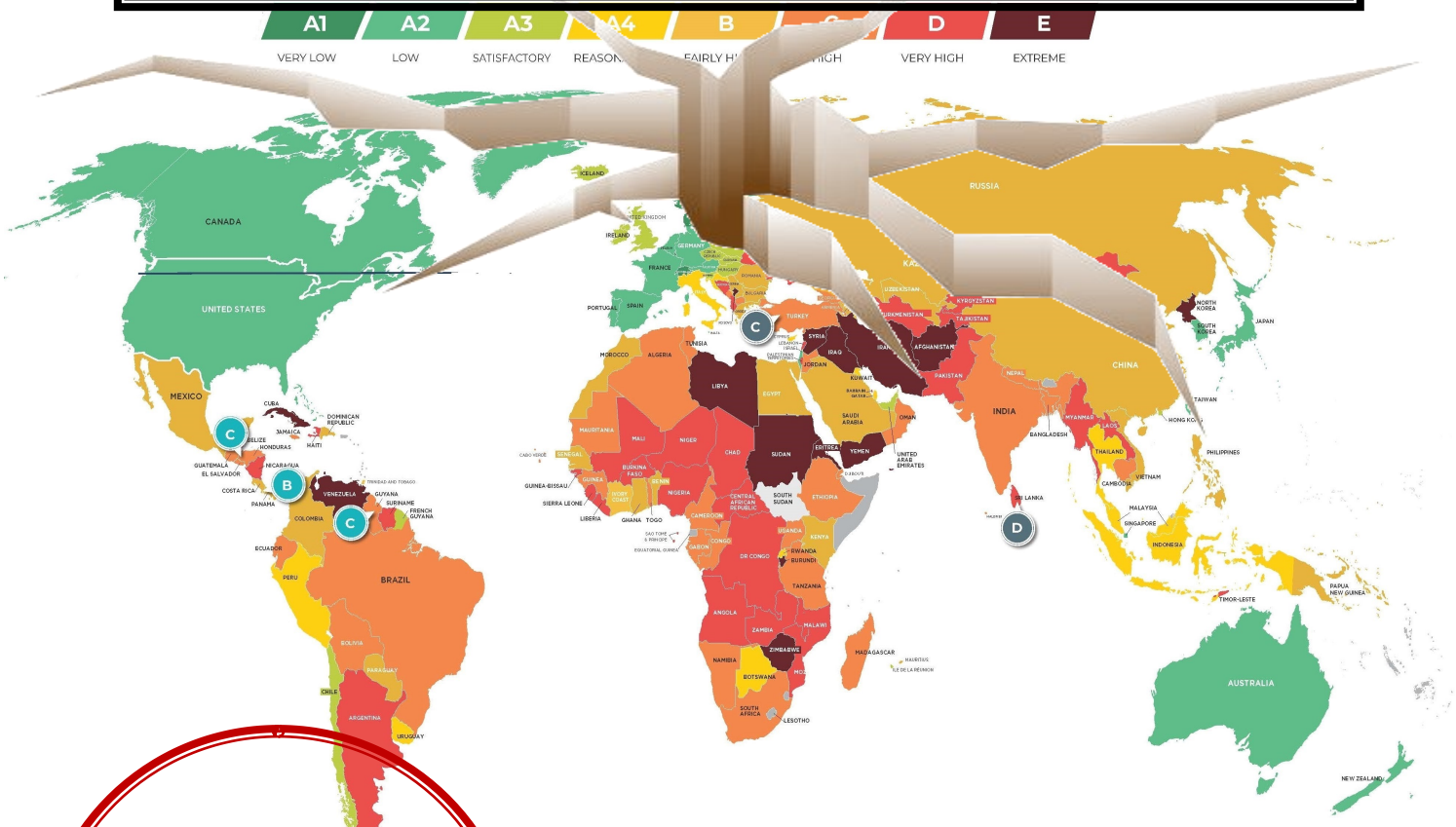

ملف شامل

يرصد التطورات

ما بين عامي

2020و2021

عمليات المؤسسة تضاعفت

بنسبة 136.3%

الى 944 مليون دولار خلال 4 أشهر

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم

من الخبرة المتراكمة في المنطقة العربية في تأمين المستثمرين والمصدرين والمؤسسات المالية ضد المخاطر التجارية والسياسية

48 عاماً

تأسست (ضمان) عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وتعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال تأمين تلك الاستثمارات الجديدة والقائمة ضد المخاطر السياسية مثل المصادرة والتأميم، وعدم القدرة على التحويل، والحروب والاضطرابات الأهلية والإرهاب، والإخلال بالعقد.
- دعم الصادرات العربية، وواردات السلع الاستراتيجية والرأسمالية من خلال تأمينها أو تأمين تمويلها ضد المخاطر السياسية، وكذلك المخاطر التجارية مثل الإفلاس والعجز عن السداد.
- دعم التجارة المحلية وعمليات الإجارة والتمويل والتخصيم في الدول العربية، من خلال خدمات التأمين المقدمة للمستثمرين والمصدرين والمقاولين والمؤسسات المالية.
- نشر الوعي والترويج لمناخ الاستثمار والتصدير والتأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية في الدول العربية، من خلال البحوث والمعلومات، وتنظيم المؤتمرات والأحداث، وتقديم المشورة والدعم للجهات ذات الصلة في المنطقة.

المقر الدائم للمنظمات العربية
دولة الكويت
ص.ب 23568
الصفاة 13096
تقاطع طريقي المطار
وجمال عبد الناصر
www.dhaman.org
+965 2495 9555

محتويات النشرة

الافتتاحية	3
أنشطة المؤسسة	4
مقدمة	12
الجزء الأول: مؤشرات التقييم السيادي للدول العربية	14
الجزء الثاني: مؤشرات تقييم المخاطر في الدول العربية	20

للاستفسار عن محتويات النشرة وطلب نسخة

أحمد الضبع رئيس قسم البحوث وتقييم مخاطر الدول	aeldabh@dhaman.org
عزة المزين خبير اقتصادي	azzaelmezin@dhaman.org
انيس وسلاتي خبير إحصائي	anis@dhaman.org
ايمن غازي سكرتير	aymang@dhaman.org

+965-24959529

الافتتاحية

تحسن تقييم المخاطر في الدول العربية لعام 2021

شهدت المنطقة العربية ومنذ عقود طويلة العديد من الاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي ترتب عليها تصنيف عدد كبير من الدول في مستوى مرتفع للمخاطر من قبل وكالات التصنيف السيادي ووكالات تقييم المخاطر العالمية، وهو ما انعكس سلبا على مناخ الاستثمار والأعمال في دول المنطقة مع انخفاض جاذبية عدد كبير منها لمعاملات الاستثمار والتجارة والتمويل من قبل الشركات متعددة الجنسية والمستثمرين الدوليين.

المدير العام

عبد الله أحمد الصبيح

وادراكا من المؤسسة لأهمية تحرك الحكومات العربية بشكل عاجل لتحسين وضعها في تلك المؤشرات وخصوصا في اعقاب التطورات الجيوسياسية الأخيرة في المنطقة والعالم، وانطلاقا من مسؤوليتها ومساهمتها في تحسين مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في المنطقة، قامت المؤسسة بإعداد تقرير شامل عن وضع الدول العربية في اهم مؤشرات التقييم السيادي ومؤشرات تقييم المخاطر والتغيرات التي طرأت على وضع تلك الدول ما بين عامي 2020 و2021 والتي أظهرت ما يلي:

- 4 دول عربية هي: الإمارات والكويت وقطر والسعودية حصلت على تصنيف ائتماني (سيادي) مرتفع بمستوى A بدرجاته المختلفة، فيما حصلت 6 دول هي سلطنة عمان والأردن والبحرين ومصر والمغرب والجزائر على تصنيف معتدل بمستوى B بدرجاته المختلفة، وتراوح تصنيف العراق وتونس بين المستويين B وC فيما تم تصنيف 5 دول في المستوى C، بينما لم يتم تصنيف 5 دول هي: موريتانيا، والصومال، وجيبوتي، وفلسطين وجزر القمر.
- استقر وضع الدول العربية في التصنيفات الائتمانية السيادية لوكالات التصنيف الائتماني الرئيسية في العالم وهي ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس واي اتش اس، فيما عدا 5 دول شهدت تراجعا في تصنيفها عام 2021 مقارنة بالعام 2020.
- تحسن الوضع العام للدول العربية في مؤشري فيتش وPRS لقياس مخاطر الدول السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة كمحصلة لتراجع المخاطر فيما بين 13 و16 دولة عربية.
- تحسن وضع الدول العربية في مؤشري كوفاس وإيلير هيرميس لمخاطر الدول ومخاطر الاعمال بتحسن وضع ما بين 4 و5 دول عربية.
- استقر وضع الدول العربية في مؤشرات نيكسي لمخاطر التجارة، وكريديندو لمخاطر التصدير والاستثمار، ودان أند برادستريت، مع استقرار شروط الدفع المفضلة للتعاملات التجارية للدول العربية خلال العام 2021.
- تحسن وضع الدول العربية في مؤشر السلام العالمي خلال عام 2021.

ورغم وجود تحفظات من قبل المؤسسة وبعض حكومات ومؤسسات المنطقة على عدد من تلك التصنيفات الا ان ذلك لا يقلل من أهميتها وضرورة متابعتها ودراسة منهجية إعداد تصنيفاتها والتواصل المباشر مع الفرق البحثية القائمة على إصدارها، وذلك من أجل تحسين وضع الدول العربية وترتيبها كمدخل مهم لتحسين مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في المنطقة، كما نرى انه من الضروري دراسة إمكانية التعاون فيما بين الجهات البحثية المتخصصة في الدول العربية في إصدار تصنيف سيادي وآخر لتقييم مخاطر الدول في دول المنطقة والعالم، على أن يأخذ في اعتباره تفادي الملاحظات التي تؤخذ على بعض التصنيفات الدولية.

بحضور رئيس وأعضاء المجلس في مقر المؤسسة بدولة الكويت

مجلس إدارة المؤسسة عقد اجتماعه الأول لعام 2022

عُقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات يوم الثلاثاء الموافق 2022/3/8 بمقر المؤسسة في دولة الكويت، وبحضور السادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وبمشاركة السيد/ المدير العام.

وقد أخذ المجلس في هذا الاجتماع علماً بتقرير المدير العام بشأن أنشطة المؤسسة خلال الفترة من 2021/9/1 إلى 2021/12/31 الذي أشتمل على ثلاثة فصول هي: عمليات الضمان، والانشطة المكملة والخدمات المساندة، والتقرير المالي.

عمليات المؤسسة

في مجال عمليات المؤسسة، تم خلال فترة التقرير إبرام 27 عقدا جديدا، توزعت على 16 عقد تأمين ائتمان و9 عقود تأمين خطابات اعتماد معززة وعقدين لإعادة تأمين وارد اختياري. كما تلقت المؤسسة خلال فترة التقرير (446) طلب تأمين بقيمة إجمالية بلغت 789 مليون دولار. وعليه بلغت القيمة الإجمالية للعمليات المؤمن عليها خلال فترة التقرير 944 مليون دولار وذلك بزيادة نسبتها 136.3 % عن ذات الفترة من العام 2020. وقد استفاد من تأمين المؤسسة خلال الفترة شركات ومؤسسات مالية من (9) دول عربية مصدرة و(4) دول أجنبية، تصدرتها دولة الكويت بنسبة 36.70% تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 19.62% ثم سويسرا بنسبة 16.92%.

وبلغ إجمالي أقساط التأمين بما فيها أقساط إعادة التأمين الوارد الاختياري والنسبي مبلغ 2.278 مليون دولار، بزيادة قدرها 46.78 % عن ذات الفترة من العام السابق. ولم تقم المؤسسة بدفع أي تعويض أو استرداد أي مبلغ خلال فترة التقرير.

وبخصوص إعادة التأمين الوارد الاختياري، فقد تم ابرام اتفاقية مع بنك التصدير والاستيراد السعودي وتجديد 7 اتفاقيات قائمة مع هيئات الائتمان الأردنية والتونسية، وبنك التصدير والاستيراد السعودي، وبلغت قيمة العمليات المعاد التأمين عليها اختياريا 9.88 ملايين دولار.

اما فيما يتعلق بإعادة التأمين الوارد بالحصص النسبية، فقد بلغ اجمالي العمليات المعاد التأمين عليها من قبل المؤسسة مع هيئات الضمان الوطنية العربية 88.63 مليون دولار خلال فترة التقرير.

إبرام 27عقدا جديدا توزعت على 16 عقد تأمين ائتمان و9 عقود تأمين تعزيز خطابات اعتماد وعقدين إعادة تأمين وارد اختياري

العمليات المؤمن عليها تضاعفت بنسبة 136.3%
إلى 944 مليون دولار خلال 4 أشهر

اما الالتزامات القائمة، فقد بلغت قيمتها الإجمالية على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة نحو 433.65 مليون دولار. وقد أشاد المجلس بالنتائج التي حققتها المؤسسة خلال فترة التقرير.

الأنشطة المكملة والخدمات المساندة

قامت المؤسسة بإصدار العدد الفصلي الثالث للنشرة الفصلية (ضمان الاستثمار) بعنوان قطاع تأمين ائتمان الصادرات والتمويل ضد المخاطر السياسية والتجارية. وتم اصدار العدد الفصلي الرابع للنشرة الفصلية (ضمان الاستثمار) بعنوان الاقتصاد العربي عام 2021 وتوقعات الأداء في 2022. كما تم اصدار 4 أعداد من تقييم المخاطر الداخلية والتي تغطي 141 دولة وتشمل المؤشرات الاقتصادية والمالية والتجارية ومؤشر ضمان لتقييم مخاطر الدول.

كما تم إنجاز نسخ الكترونية لجميع الإصدارات السابقة للمؤسسة باللغتين العربية والانجليزية منذ التأسيس، ورفعها على الموقع الالكتروني للمؤسسة.

التقرير المالي

أشارت بياناته الى ان موجودات المؤسسة كما في 31 ديسمبر 2021 بلغت حوالي (534,412,515) دولاراً مقارنة مع (532,919,109) دولارات كما في 31 أغسطس 2021، توزعت بصورة أساسية بين الاستثمارات 61.55% والنقدية والودائع المالية 36.91% والموجودات الأخرى 1.54%. وبلغت حقوق الملكية كما في 31 ديسمبر 2021 مبلغ (508,881,026) دولاراً مقارنة بمبلغ (507,584,851) دولاراً كما في 31 أغسطس 2021، بارتفاع قدره (1,296,175) دولاراً وهي أرباح الفترة.

ارتفاع موجودات المؤسسة الى 534.4 مليون دولار بنهاية ديسمبر من العام 2021

كما بلغت الإيرادات الإجمالية حتى 31 ديسمبر 2021 مبلغ (29,807,693) دولاراً، مقارنة بمبلغ (22,385,277) دولاراً لنفس الفترة من العام الماضي بارتفاع وقدره (7,422,416) دولاراً، يرجع لبيع عدد من الصناديق الاستثمارية، وتسوية أرصدة متقادمة لشركات إعادة التأمين.

بالإضافة الى ذلك، بلغ صافي ربح الفترة مبلغ (11,173,660) دولاراً مقارنة بمبلغ (8,882,878) دولاراً لنفس الفترة من العام الماضي بارتفاع وقدره (2,290,782) دولاراً.

وتداول المجلس كافة بنود جدول الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات والتوجيهات اللازمة، هذا وقد تقرر أن يتم عقد اجتماع مجلس الإدارة الثاني لسنة 2022 في شهر أبريل المقبل عقب اجتماع مجلس المساهمين وذلك في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية.

شركات ومؤسسات مالية من 9 دول عربية مصدرة و4 دول أجنبية استفادت من تأمين المؤسسة ما بين سبتمبر وديسمبر 2021

وفد "ضمان الاستثمار" بحث تعزيز العمليات في مصر مع وزراء ومسئولين في التعاون الدولي والتجارة والبترول والتموين والنقل والمالية وهيئة الاستثمار

زار وفد المؤسسة برئاسة المدير العام عبد الله أحمد الصبيح خلال زيارته الى مصر وزارة التعاون الدولي خلال الفترة ما بين 15 و17 مارس 2022، وذلك بدعوة من وزير التعاون الدولي الدكتورة رانيا المشاط، وذلك لبحث سبل تعزيز التعاون وزيادة عمليات المؤسسة التأمينية وأنشطتها في مصر.

وأوضح المدير العام للمؤسسة أن وفد المؤسسة التقي وزير التعاون الدولي الدكتورة رانيا المشاط، ووزير التموين والتجارة الداخلية الدكتور علي المصيلحي، ووزير التجارة والصناعة نيفين جامع، ووزير البترول والثروة المعدنية المهندس طارق الملا، ووزير الكهرباء والطاقة المتجددة الدكتور محمد شاكر، ورئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المستشار محمد عبد الوهاب، ومساعد وزير النقل للاستثمار الخارجي المهندس وائل نعيم، ومستشار وزير النقل للتعاون الدولي السفير أحمد رزق، ونائب وزير المالية للسياسات المالية أحمد كوجك. وتناولت اللقاءات بحث سبل تعزيز التعاون بين المؤسسة ومصر في مجالات تأمين الاستثمار والتجارة والتمويل، كما تم التباحث بشأن عقد ورش عمل مع الجهات الحكومية المعنية للتعريف بالأنشطة والخدمات التي تقدمها المؤسسة بحضور ممثلي القطاع الحكومي والخاص، إضافة الى تكثيف التعاون في مجالات البحوث والاستشارات وتبادل المعلومات الخاصة بمناخ الاستثمار والاعمال.

مصر استفادت بنسبة 5.3 % من مجمل عمليات المؤسسة التراكمية خلال الفترة ما بين عامي 1975 و2021

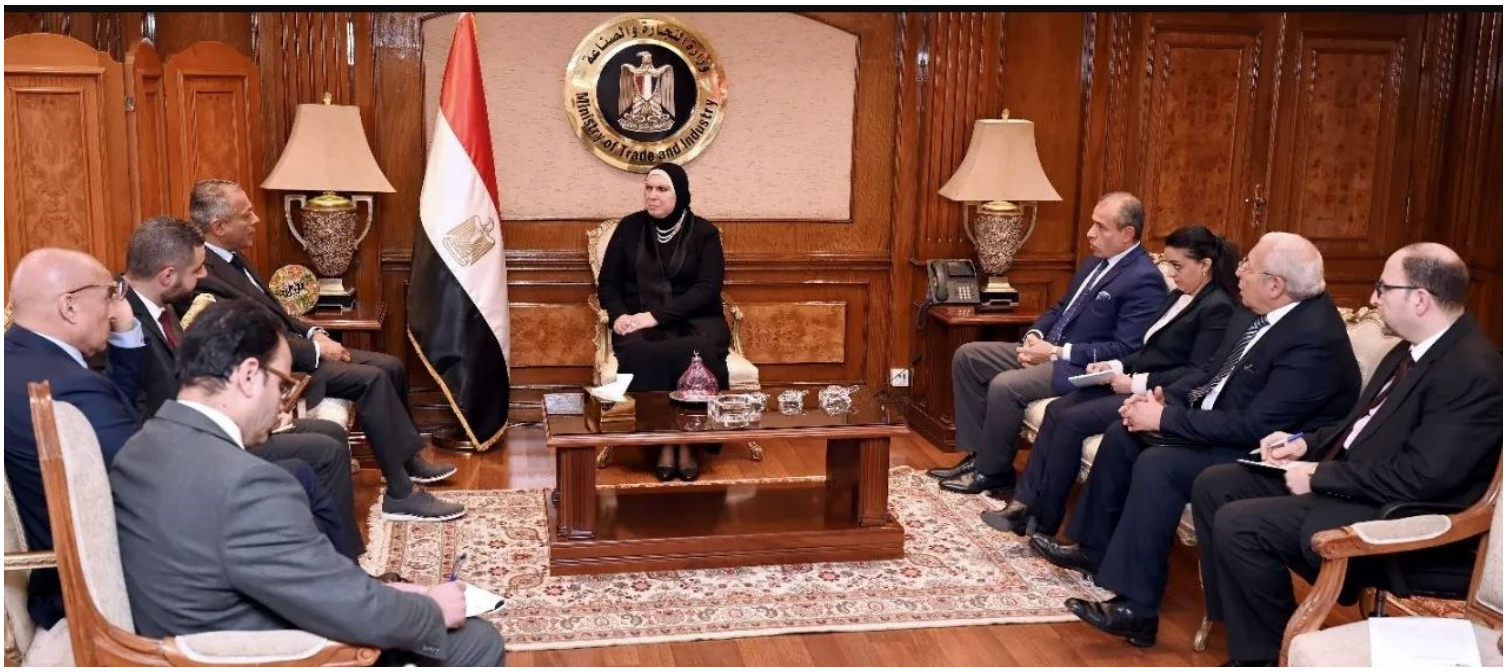

واوضح الصبيح أن مصر عضو مؤسس في "ضمان" منذ عام 1974 وتساهم بحصة تزيد على 2% من رأسمالها ويمثل وزير التعاون الدولي أو مساعد وزير التعاون الدولي للصناديق العربية مصر في اجتماعات مجلس مساهمي المؤسسة في ابريل من كل عام. وعلى مدار تاريخها وقعت المؤسسة مذكرات تفاهم وتعاون مع العديد من الجهات المصرية آخرها مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وأضاف الصبيح أن المؤسسة أنشأت بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات "اتحاد أمان" الذي يضم 18 جهة تامين عربية وإسلامية من بينها الشركة المصرية لضمان الصادرات. كما تتعاون المؤسسة مع الجهات المصرية ذات الصلة في أمور الاستشارات والبحوث وتبادل المعلومات اللازمة لإصداراتها مثل تقرير مناخ الاستثمار والنشرات والدراسات الأخرى، كذلك تشارك المؤسسة في عدد من المؤتمرات والأنشطة التي تنظمها مصر.

وأشار الصبيح الى أن المؤسسة تقدم عدة خدمات لمصر أبرزها تأمين الاستثمارات العربية والأجنبية القائمة والجديدة وأيضا استثمارات المصريين المغتربين وذلك ضد المخاطر السياسية المتمثلة في المصادرة والتأميم، ومنع تحويل الأموال، والحروب والاضطرابات والإخلال بالعقد.

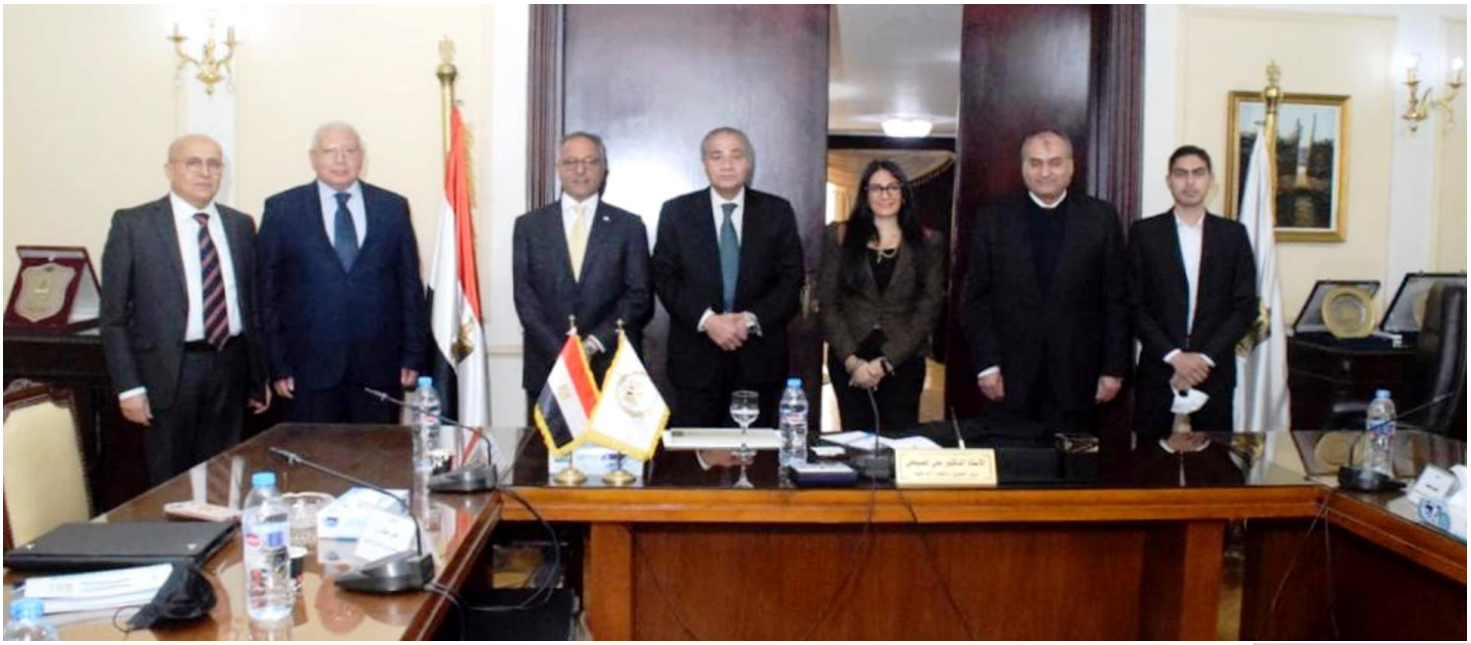

المؤسسة تسعى لزيادة عمليات تأمين الاستثمار في مصر والدول العربية

تقدم المؤسسة خدمة تأمين ائتمان الصادرات المصرية للخارج وكذلك تأمين ائتمان واردات السلع الرأسمالية والاستراتيجية المصرية من الخارج وذلك ضد المخاطر السياسية بالإضافة إلى المخاطر التجارية المتمثلة في إفلاس المستورد أو إعساره، وعدم وفائه بالتزاماته.

وكشف المدير العام للمؤسسة السيد/ عبد الله أحمد الصبيح عن أن "ضمان" تسعى لزيادة استفادة الدول الأعضاء ومنها مصر من عملياتها التأمينية وانشطتها مشيرا الى أن مصر استفادت من 5.3 % من مجمل عمليات المؤسسة التراكمية خلال الفترة ما بين عامي 1975 و2021، بقيمة 521 مليون دولار كتأمين لعمليات تصدير السلع المصرية، وبقيمة 1939 مليون دولار كتأمين لعمليات استيراد السلع لمصر والاستثمارات العربية والأجنبية الواردة الى مصر. كما أن اجمالي عقود المؤسسة السارية في مصر بلغ ما قيمته 135 مليون دولار تمثل 10% من مجمل العقود السارية في المؤسسة بنهاية 2021.

وكان المدير العام للمؤسسة السيد/ عبد الله أحمد الصبيح، التقى في مقر المؤسسة بالكويت بنهاية العام 2021 السفير/ أسامة شلتوت سفير مصر لدى الكويت لبحث سبل تعزيز استفادة مصر من خدمات المؤسسة.

مزايا التأمين للدول العربية الأعضاء في المؤسسة

- الدول الأعضاء في المؤسسة تساهم في رأسمال "ضمان" وعليها تعظيم استفادتها من الخدمات التأمينية المتنوعة التي تقدمها المؤسسة، والتي تمثل ضمانا إضافيا للمستثمرين والمصدرين والممولين بجانب الضمانات المحلية التي تقدمها الحكومات.
- التأمين يحافظ على جاذبية الدولة للمستثمرين الأجانب في حال كانت تلك المخاطر عائقا للاستثمار حيث يقوم التأمين بنقل الخطر السياسي المحتمل من المستثمر الأجنبي إلى المؤسسة .
- قيام الجهات الممولة للتجارة بالتأمين على عملياتها يساعد في تقليل معدلات المخاطر وبالتالي تسهيل الحصول على التمويل وخفض معدلات الفوائد وكلفة التمويل الاجمالية على الجهة المانحة للتمويل وكذلك على الجهة المستفيدة منه .
- المؤسسة تقوم بالتأمين على المبالغ المثبت تحويلها من الخارج فقط وليس التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشروع، وبالتالي في حال تحقق الخطر واستحق المستثمر التعويض فإن المؤسسة وفي هذه الحالة أيضا ستقوم بحماية حقوق الطرفين من خلال قيامها بما يلي. أولا ستدفع للمستثمر التعويض بعد تقديمه ما يثبت تحقق الخطر وهي ميزة لصالح المستثمر تغنيه عن الانتظار لسنوات للحصول على حقوقه. وثانيا تحمي الدولة من الدخول في نزاع دولي مع المستثمر واحتمال مبالغة المستثمر في قيمة التعويض المطلوب عن الأضرار بسبب اقتصار قيمة عقد التأمين لدى المؤسسة على المبالغ المثبت تحويلها من الخارج فقط، فضلا عن أن المؤسسة تتحمل عبء الوقت الفارق ما بين سداد التعويض المستحق للمستثمر واسترداده من الدولة.

تأكيداً من قبل كوادرها على المشاركة المجتمعية

"ضمان" نظمت حملة للتبرع بالدم

نظمت المؤسسة بالتعاون مع بنك الدم المركزي، حملة للتبرع بالدم، وذلك في مقرها الرئيسي بالمقر الدائم للمنظمات العربية في دولة الكويت.

وأبدى العاملون في المؤسسة تعاونهم التام مع الحملة، تأكيداً لشعورهم بالمسؤولية المتزايدة تجاه المجتمع خصوصاً فئة المرضى الذين يحتاجون للدعم والرعاية الصحية.

وأكد السيد/ عبد الله أحمد الصبيح، المدير العام للمؤسسة، أن هذه الحملة التي تمت بالتعاون مع بنك الدم لاقت إقبالاً من موظفي المؤسسة بجميع إداراتها، مؤكداً حرص المؤسسة على المشاركة المجتمعية في دعم بنك الدم المركزي بصفة خاصة والقطاع الصحي في الكويت بصفة عامة، كما أثنى على تعاون المسئولين في بنك الدم المركزي وتجاوبهم السريع وتلبية طلب المشاركة في هذه الحملة.

وأضاف أن التبرع بالدم له أثر كبير في تعزيز قيم التكافل وتفعيل مفهوم التراحم بين أفراد المجتمع، مشيراً إلى أهمية التبرع بالدم والتوعية به في ظل الاحتياج المستمر له لمواجهة الحالات الحرجة والحوادث وغيرها.

المؤسسة بحثت التعاون مع هيئة الاستثمار الليبية

تواصلت المؤسسة مع الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة في ليبيا لبحث سبل التعاون المشترك في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي في ليبيا.

كما شاركت المؤسسة، بورقة عمل في اليوم الأول لاجتماعات مجلس الأعمال الروسي العربي الذي انعقد في دبي خلال الفترة ما بين 25 و26 يناير 2022.بتنظيم من اتحاد الغرف العربية وعدد من الجهات الروسية والإماراتية.

ضمان استقبلت وفدي التصدير السعودي والمدرسة التونسية للإدارة

استقبلت المؤسسة وفدا من بنك التصدير والاستيراد السعودي للتباحث في مواضيع فنية تتعلق بتأمين ائتمان الصادرات وضمان الاستثمار. كما استقبلت وبالتنسيق مع معهد التخطيط العربي وفدا من المدرسة الوطنية للإدارة من الجمهورية التونسية حيث تم تنظيم ورشة عمل للتعريف بالمؤسسة وبخدماتها التأمينية.

المجلس التنفيذي الـ 23 والاجتماع السنوي الـ 12 للاتحاد

"ضمان" نظمت اجتماعات اتحاد أمان

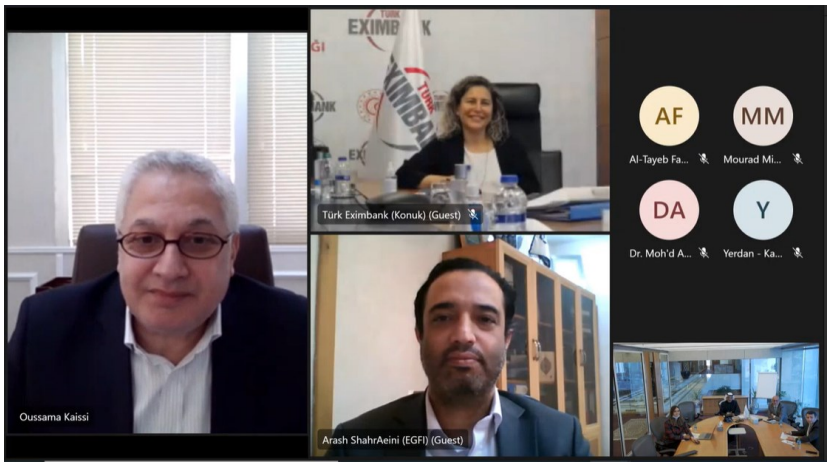

نظمت المؤسسة في إطار توليها مهام الأمانة العامة لاتحاد أمان اجتماع المجلس التنفيذي الثالث والعشرين والاجتماع السنوي العام الثاني عشر للاتحاد وذلك يومي 22 و23 فبراير 2022 على التوالي.

وقد بحث السيد/ عبد الله أحمد الصبيح، المدير العام للمؤسسة وأمين عام اتحاد أمان، مع أعضاء المجلس التنفيذي مختلف أنشطة الاتحاد وبرنامج عمله خلال العام 2022. وقد قرر المجلس أن تعقد الدورة الثالثة عشر للاتحاد خلال الربع الأخير من العام 2022 في دبي.

المؤسسة أبرمت 35 عقدا للتأمين و25 ملحقا

أبرمت المؤسسة 35 عقدا للتأمين و25 ملحقا لتأمين ائتمان الصادرات والتمويل التجاري بقيمة 523.2 مليون دولار خلال الربع الأول من العام 2022. وكانت المؤسسة قد تسلمت خلال فترة التقرير 145 طلبا لتأمين ائتمان الصادرات والتمويل التجاري من شركات وبنوك في 9 دول عربية ومن 3 جهات أجنبية بقيمة بلغت 467 مليون دولار. كما تسلمت المؤسسة 18 استفسارا لتأمين التمويل التجاري بلغت قيمتها حوالي 399 مليون دولار.

تبادل معلومات مع اتحاد بيرن

في إطار التنسيق والتعاون مع الجهات ذات الصلة بعمل المؤسسة تواصلت "ضمان" مع اتحاد بيرن وذلك لتبادل المعلومات فيما يتعلق بالبيانات والاحصائيات الخاصة بعمليات التأمين في الدول الأعضاء في الاتحاد وخصوصا الدول العربية، إضافة الى التنسيق بشأن برامج عمل الاتحاد خلال الفترة المقبلة.

"ضمان" تواصلت مع 11 جهة تأمين عربية ودولية

تواصلت المؤسسة خلال الربع الأول من العام 2022 مع عدد من هيئات التأمين العربية في كل من تونس والامارات والأردن وقطر والسعودية وذلك لتعزيز التعاون والتنسيق في عمليات التأمين وإعادة التأمين.

كما تواصلت مع هيئات تأمين أجنبية من كل من اسبانيا وبريطانيا وإيطاليا واليونان وذلك بشأن ابرام مذكرات تفاهم للتعاون المشترك. كذلك تواصلت المؤسسة مع هيئتي التأمين الإقليميتين الإسلامية والإفريقية وذلك للتنسيق والتعاون المشترك في عمليات التأمين وإعادة التأمين.

المؤسسة شاركت في ملتقى الأعمال السعودي العراقي

شاركت المؤسسة في ملتقى الأعمال السعودي العراقي المشترك الذي عقد خلال شهر يناير 2022 في العاصمة السعودية الرياض، وذلك بتنظيم من اتحاد الغرف التجارية السعودية. حيث بحث الملتقى سبل تنمية الاستثمارات والتجارة البينية السعودية العراقية.

عروض تأمينية في 8 دول عربية وأجنبية

أصدرت المؤسسة خلال الربع الأول من العام 2022، عددا من العروض والعقود التأمينية في 8 دول عربية وأجنبية شملت كلاً من الكويت وسلطنة عمان والبحرين والإمارات والأردن والسعودية ودولتين أجنبيتين. كما تم خلال الفترة التواصل مع عدد من الشركات المصدرة وعدد من المستثمرين والمؤسسات المالية وشركاء الأعمال ووسطاء التأمين في مجالات تخص تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار وتمويل التجارة.

في دبي بنهاية مارس 2022

المؤسسة شاركت في رعاية ملتقى الاستثمار السنوي

شاركت المؤسسة في ملتقى الاستثمار السنوي الذي عقد خلال الفترة ما بين 29 و31 مارس 2022 بمركز دبي للمعارض EXPO 2020 تحت رعاية سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي.

وقد قدمت المؤسسة رعايتها الفضية للملتقى الذي يُشارك فيه خبراء وصنّاع قرار من قطاعات متعددة تشمل المصارف والتمويل وتجارة التجزئة والزراعة والطاقة والذكاء الاصطناعي والمدن الذكية وقطاعات أخرى ذات صلة. وناقش الملتقى على مدى ثلاثة أيام قضايا عدة شملت جذب الاستثمارات النوعية، والأساليب المبتكرة في الترويج الاستثماري، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمدن الذكية، وإدارة مخاطر إطلاق الشركات الناشئة، والإمكانات التي يوفرها الواقع المعزّز والعالم الافتراضي وعدد من القضايا الاستثمارية الأخرى.

وتم تكريم المؤسسة من قبل وزارة الاقتصاد الإماراتية لرعايتها للملتقى ولمساهمتها الفعالة في مختلف أنشطتها وقد تم تسليم درع تكريمية للسيد /المدير العام عبدالله أحمد الصبيح من قبل وزارة الاقتصاد الإماراتية.

وتواصلت المؤسسة مع الغرفتين العربيتين المشتركتين -النمساوية والبرازيلية لبحث سبل استفادة أعضائهما من مختلف خدمات تأمين التجارة والاستثمار. كما أبرمت معهما مذكرتي تفاهم للتعاون المشترك على هامش أعمال ملتقى الاستثمار السنوي في دبي.

التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر السياسية والتجارية في الدول العربية 2020 - 2021

A1
A2
A3
A4
B
C
D
E

استمرارا لنهج المؤسسة في رصد المؤشرات ذات الصلة بعملها، تركز النشرة الفصلية وللمرة الأولى على رصد التقييمات السيادية وتقييمات المخاطر في الدول العربية والتي تصدرها الوكالات العالمية المتخصصة مع ابراز التغيرات التي طرأت بشأنها خلال عامي 2020 و2021، وذلك سعياً من المؤسسة للتوعية بتلك المؤشرات وأنواعها والمنهجيات والمتغيرات المستخدمة في حسابها وذلك من أجل التعريف المعمق بها من قبل الجهات الحكومية والبحثية المعنية وكذلك في أوساط المتعاملين في مجالات الاستثمار والتمويل والتجارة والتأمين. حيث تعد تلك المؤشرات عنصراً حاكماً في اتخاذ القرار من قبل هؤلاء المستفيدين إما بشأن تحسين البيئة الاستثمارية وتحسين المؤشرات التي تعتمد عليها تلك التصنيفات، أو لاتخاذ قرار الاستثمار من قبل الشركات الاستثمارية الكبرى في العالم ، وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت لها النشرة على النحو التالي:

أولاً مؤشرات التقييم السيادي للدول العربية

- 8 دول عربية فقط هي قطر والكويت والسعودية وسلطنة عمان والأردن والبحرين ومصر ولبنان حظيت بتصنيف من قبل وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية في العالم وهي ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس واي اتش اس.
- 5 دول عربية هي الجزائر وليبيا واليمن والسودان وسوريا لم يتم تصنيفها إلا من قبل وكالة آي اتش اس.
- استقر متوسط ترتيب الدول العربية في التصنيفات الائتمانية السيادية للوكالات الخمس بين عامي 2020 و2021.
- توجد درجة عالية من الاتساق فيما بين التصنيفات السيادية للدول العربية وفق الوكالات الخمس.
- حازت كل من الإمارات والكويت وقطر والسعودية على تصنيف A بدرجاته المختلفة والذي يمثل تقييما سياديا مرتفعا خلال عامي 2020 و2021.
- صُنفت سلطنة عمان والأردن والبحرين ومصر والمغرب والجزائر في مستوىB بدرجاته المختلفة من قبل غالبية الوكالات خلال عامي 2020 و2021.
- تراوح تصنيف تونس والعراق بين B وC وفقا لوكالتي فيتش وموديز خلال عامي 2020 و2021.
- حازت كل من الجزائر وليبيا واليمن والسودان وسوريا على تصنيف وكالة آي اتش اس فقط، وتراوح تصنيفهما ما بين B وC خلال عامي 2020 و2021.
- 5 دول عربية لم تصنف سيادياً من قبل الوكالات الخمس وهي موريتانيا وجزر القمر وجيبوتي والصومال وفلسطين.

ثانيا: مؤشرات تقييم المخاطر في الدول العربية

- تصدرت دول الخليج المراكز الأولى والأقل خطورة في الغالبية العظمي لمؤشرات مخاطر الدول سواء السياسية او التجارية.
- 10 دول عربية احرزت تقدماً في الترتيب العالمي لمؤشر فيتش لمخاطر الدول خلال عام 2021 في مقدمتها جيبوتي والأردن وسلطنة عمان، في مقابل تراجع 10 دول أخرى.
- شهد المتوسط العربي في مؤشر فيتش لمخاطر الدول تحسناً طفيفاً خلال عام 2021، كمحصلة لانخفاض درجة المخاطر في 13 دولة عربية في مقابل ارتفاعها في 7 دول فقط.
- ارتفع المتوسط العربي في المؤشر المركب لمخاطر الدول PRS بنهاية عام 2021، مدعوماً بتحسن الوضع في 16 دولة.
- استقر تصنيف 13 دولة عربية في مؤشر كوفاس لمخاطر الدول خلال عام 2021، وأحرزت 5 دول أخرى تقدماً في المؤشر في المقابل تراجع تصنيف لبنان.
- شهدت 19 دولة عربية استقراراً في تصنيفها في مؤشر نيكسي لمخاطر التجارة خلال عام 2021 في مقابل تراجع تصنيف البحرين.
- استقر تصنيف 17 دولة عربية وفق مؤشر ايليرهيرمس للمخاطر في المدينين القصير والمتوسط خلال عام2021، مع تحسن الوضع وتراجع مخاطر عدم السداد في 4 دول.
- شهد المتوسط العربي استقراراً في مؤشر مخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود الصادر عن دان أند براد ستريت، كمحصلة لاستقرار تصنيف 17 دولة عربية خلال عام 2021.
- شهد المتوسط العربي في مؤشر كريديندو لمخاطر الدول تحسناً بنهاية عام 2021 في مؤشري المخاطر السياسية قصيرة الأجل في معاملات التصدير، ولقيود تحويل العملة في الاستثمارات المباشرة، في حين حقق استقراراً في مؤشر مخاطر المصادرة والاجراءات الحكومية، ومؤشر العنف السياسي في الاستثمارات المباشرة، كما استقر تصنيف الدول العربية في مؤشر المخاطر التجارية وظل دون تغيير.
- استقر وضع الدول العربية وفق شروط الدفع المفضلة للتعامل في الصفقات التجارية دون تغيير بين عامي 2020 و2021.
- شهد متوسط أداء الدول العربية في مؤشر السلام العالمي تحسناً كمحصلة لتحسن الوضع في 12 دولة عربية خلال عام 2021، في مقدمتها الامارات والمغرب وجيبوتي.
- ارتفع المتوسط العربي في مؤشرات الحوكمة العالمية ارتفاعاً طفيفا خلال عام 2020، كما حققت الدول العربية أفضل اداء في مؤشر سيادة القانون تلاه مؤشر الجودة التنظيمية ثم فعالية الحكومة.

ملاحظات بشأن التقييمات السيادية وتصنيفات المخاطر

- يوجد فرق بين **التقييم الائتماني السيادي** الذي تصدره وكالات عالمية متخصصة بشأن درجة الملاءة او الجدارة الائتمانية للدولة ويعبر عن رؤيتها لمستوى المخاطر المختلفة المرتبطة بالاستثمار في ديون تلك الدولة، أي تقييم قدرة حكومة الدولة على سداد أعباء ديونها في تواريخ الاستحقاق ووفق الشروط المتفق عليها بين الحكومة والمقرضين. أما **تقييم مخاطر الدول** فتصدره وكالات عالمية متخصصة أيضا ليعبر عن مستوى المخاطر المرتبط بمعاملات الاستثمار والتجارة الدولية مع تلك الدولة واحتمالات التعرض لخسائر نتيجة تحقق مخاطر محددة.
- يوجد اختلاف بين المنهجيات المستخدمة من قبل الوكالات العالمية المصدرة للتقييمات السيادية وتقييمات المخاطر من جهة المتغيرات المستخدمة وأوزانها وعدد وطبيعة مستويات التصنيف.
- تم استخدام الألوان والاشارات في بعض المؤشرات لتسهيل التعرف على وضع الدولة وترتيبها والتغيرات التي طرأت عليها إيجابا أم سلبا.
- **من الطبيعي أن يكون لدى بعض الدول أو المؤسسات تحفظات على التصنيفات الصادرة من الوكالات العالمية، بشأنها وهو ما يتطلب من المعنيين في تلك الدول والمؤسسات مراجعة المنهجيات المتبعة أو التواصل بشكل مباشر مع فريق اعداد تلك التصنيفات بهدف التعرف على آليات تحسين أداء الدولة في تلك المؤشرات.**

الجزء الأول

مؤشرات التقييم السيادي للدول العربية

التصنيف الائتماني السيادي أو درجة الملاءة او الجدارة هو تقييم مستقل للجدارة الائتمانية للدولة تقوم به وكالات عالمية متخصصة لمنح الأسواق والمستثمرين رؤيتها لمستوى المخاطر المختلفة المرتبطة بالاستثمار في ديون تلك الدولة، من خلال تقييم مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد وبالكامل. أي أنه يوفر لغة عالمية مشتركة وشفافة للمستثمرين وغيرهم من المشاركين في السوق والشركات والحكومات تصبح جزءا من عمليات صنع القرار على كافة المستويات. بمعنى أكثر وضوحاً يمكن تعريف التصنيف الائتماني أو الجدارة الائتمانية بأنها درجة تظهر مدى قدرة دولة أو مؤسسة ما على سداد ديونها.

- تقوم وكالة تصنيف الائتمان بتقييم البيئة الاقتصادية والسياسية للدولة استنادا للعديد من المؤشرات، وعادة ما يكون ذلك بناء على طلب الدولة لأن الحصول على تصنيف ائتماني سيادي جيد يعد أمرًا ضروريًا للدول وخصوصا النامية التي ترغب في الحصول على التمويل من الأسواق المالية الدولية، فضلا عن أهميته القصوى في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- تعد وكالات ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش هي الوكالات الثلاث الأكثر نفوذاً تليها وكالتا كابيتال انتليجينس واي اتش اس، ويختلف الترقيم من وكالة لأخرى رغم ان جميعها يستخدم 3 مكونات رئيسية هي الحروف والارقام وعلامتا + و- الى جانب النظرة المستقبلية.

درجات التصنيف الائتماني	
AAA	كفاءة عالية وقدرة قوية على السداد (أعلى درجة للتصنيف الائتماني)
AA	مستوى جودة عالٍ ومخاطرة منخفضة للغاية
A	قدرة عالية على السداد مع مخاطرة منخفضة
BBB	قدرة كافية للسداد
BB	احتمالية سداد مع وجود مخاطر
B	احتمالية لعدم السداد مع مخاطرة مرتفعة
CCC	احتمالية كبيرة لعدم السداد
CC	أعلى درجات المخاطرة وعدم الالتزام
C	قمة المخاطرة
D	تعثر في السداد ومخاطر للإفلاس (أدنى درجة للتصنيف الائتماني)

المصدر: وكالات التصنيف السيادي العالمية

Source: International Sovereign Rating Agencies

التصنيف السيادي لوكالة ستاندرد آند بورز(Standard & Poor's)

- تشير بيانات التقييم السيادي لـ 10 دول عربية لعام 2021، الصادرة عن وكالة ستاندرد آند بورز Standard & Poor's الى توزيعها وفق ثلاثة مستويات حيث حصلت 3 دول عربية على تصنيف A الأفضل بمستوياته المختلفة وحصلت 5 دول أخرى على تصنيف B بمستوياته المختلفة في حين حصلت لبنان فقط على تصنيف SD.

- تغيرت النظرة المستقبلية طويلة الأجل الى وضع أفضل في 4 دول عربية خلال عام 2021 هي الكويت (مع تراجع تصنيفها الى A+) وسلطنة عمان والأردن والبحرين، بجانب استقرارها في 4 دول عربية هي قطر والسعودية ومصر والعراق، وفي المقابل ظلت النظرة المستقبلية سلبية في المغرب فقط بين عامي 2020 و2021.

- حلت قطر في مقدمة الدول العربية لعامي 2020 و2021 وحافظت على استقرار تصنيفها بدرجة AA – أي تمتعها بمستوى جودة عال في سداد الديون ومخاطر منخفضة جداً مع نظرة مستقبلية مستقرة، تلتها الكويت بتصنيف A+ خلال عام 2021 وهو ما يعكس قدرتها العالية على سداد الديون في ظل مخاطر قليلة مصحوبة بنظرة مستقبلية إيجابية. وحلت السعودية في المرتبة الثالثة بمستوى تصنيف A- ونظرة مستقبلية مستقرة.

- حلت المغرب في المرتبة الرابعة بتصنيف BBB- مع تغير النظرة المستقبلية إلى سلبية، تلتها كل من سلطنة عمان والأردن والبحرين بحصولهم على تصنيف B+ وتغير النظرة المستقبلية الى ايجابية، ثم مصر في المرتبة السادسة بتصنيف B ونظرة مستقبلية مستقرة، وحصلت دولة على تصنيف SD.

تحسن النظرة المستقبلية إلى إيجابية في كل من الكويت وسلطنة عمان والأردن والبحرين خلال عام 2021

التقييم السيادي للدول العربية وفق وكالة ستاندرد آند بورز 2020-2021

The Sovereign Ratings of Arab countries by Standard & Poor's 2020-2021

Rank 2021	Country	التغير في التقييم/ Change in Rating	2021 التقييم السيادي/ Sovereign Rating	2021 النظرة المستقبلية/ Outlook	2020 التقييم السيادي/ Sovereign Rating	2020 النظرة المستقبلية/ Outlook	الدولة	ترتيب 2021
1	Qatar		AA-	Stable /مستقر	AA-	Stable /مستقر	قطر	1
2	Kuwait	↓	A+	Positive/إيجابي	AA-	Negative/سلبي	الكويت	2
3	Saudi Arabia		A-	Stable /مستقر	A-	Stable /مستقر	السعودية	3
4	Morocco		BBB-	Negative/سلبي	BBB-	Negative/سلبي	المغرب	4
5	Oman		B+	Positive/إيجابي	B+	Stable /مستقر	سلطنة عمان	5
5	Jordan		B+	Positive/إيجابي	B+	Stable /مستقر	الأردن	5
5	Bahrain		B+	Positive/إيجابي	B+	Stable /مستقر	البحرين	5
6	Egypt		B	Stable /مستقر	B	Stable /مستقر	مصر	6
7	Iraq		B-	Stable /مستقر	B-	Stable /مستقر	العراق	7
8	Lebanon	-	SD	-	-	-	لبنان	8
	UAE	-	-	-	-	-	الإمارات	
	Tunisia	-	-	-	-	-	تونس	
	Algeria	-	-	-	-	-	الجزائر	
	Libya	-	-	-	-	-	ليبيا	
	Yemen	-	-	-	-	-	اليمن	
	Sudan	-	-	-	-	-	السودان	
	Syria	-	-	-	-	-	سوريا	

تعد ستاندرد آند بورز Standard & Poor's وكالة تصنيف دولية تحلل الأسواق المالية واقتصادات الدول المختلفة ، وهي واحدة من أكبر وكالات التصنيف الائتماني السيادي في العالم، وتمنح الوكالة التصنيفات الائتمانية للبلدان والبنوك والشركات منذ عام 1916، من خلال دراسة التطور التاريخي للأداء الاقتصادي والإصلاحات الحكومية وحجم الدين الحكومي والتضخم وقيمة العملة الوطنية، كما تأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية التي قد تؤثر على اقتصاد الدولة مثل الأزمات المالية العالمية والعقوبات. ويعتمد التصنيف في الوقت الراهن على مجموعة من البيانات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو ونسبة كل من الاستثمار والادخار إلى الناتج وغيرها، بجانب المؤشرات النقدية مثل سعر الصرف ومعدل التضخم، وكذلك بعض التوازنات مثل ميزان المدفوعات والميزان الخارجي.

ويتم التعبير عن التقييم الإجمالي للعوامل الاقتصادية في فهرس بالحروف يشير الى مستوى الجدارة الائتمانية لدولة معينة وإلى أي مدى من المحتمل أن تفي الدولة بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين والمستثمرين، وتقوم الوكالة بانتظام بمراجعة التصنيفات الائتمانية للدولة، كما تعطي نظرة مستقبلية للتنمية طويلة الأجل للاقتصاد تتراوح ما بين ايجابية ومستقرة وسلبية.

المصدر: وكالات التصنيف السيادي العالمية

Source: International Sovereign Rating Agencies

التصنيف السيادي لوكالة موديز (Moody's)

- تشير بيانات التقييم السيادي الصادرة عن وكالة موديز لـ 12 دولة عربية لعام 2021، إلى أن 4 دول عربية حازت على تصنيف A بمستوياته المختلفة وحصلت 5 دول أخرى على تصنيف B بمستوياته المختلفة في حين حازت تونس والعراق ولبنان على تصنيف C بمستوياته المختلفة.
- استقر تصنيف 10 دولة عربية عند نفس المستوى دون تغيير بين عامي 2020 و 2021.
- تراجع تصنيف كل من سلطنة عمان وتونس الى Ba3 و Caa1 على التوالي عام 2021 مع زيادة في احتمالية عدم السداد والمخاطر الائتمانية .
- تصدرت الإمارات الدول العربية في التصنيف السيادي لموديز (Aa2) خلال عام 2021، الذي يعني تمتع الدولة بمستوى جودة عال في سداد الديون ومخاطر ائتمانية منخفضة
- حلت قطر في المرتبة الثانية بتصنيف Aa3، ثم الكويت والسعودية في المرتبة الثالثة بتصنيف A1 مما يعني وجود قدرة عالية للدولة على سداد الديون تصحبها مخاطر ائتمانية منخفضة.
- حلت المغرب في المرتبة الرابعة عربيا محافظة على تصنيفها Ba1 (قدرة كافية على سداد الديون) خلال عامي 2020 و2021، ثم سلطنة عمان في المرتبة الخامسة مع بتصنيف Ba3 تلتها الأردن بتصنيف B1 ثم البحرين ومصر في المرتبة السابعة بتصنيف B2، وحازت 3 دول على تصنيف C بدرجاته المختلفة.

استقرار تصنيف موديز في 10 دول عربية وتراجعه في دولتين خلال عام 2021

التقييم السيادي للدول العربية من قبل وكالة موديز 2020-2021

The Sovereign Ratings of Arab Countries by Moody's 2020-2021

Rank 2021	Country	التغير/ Change	2021	2020	الدولة	ترتيب 2021
1	UAE	—	Aa2	Aa2	الإمارات	1
2	Qatar	—	Aa3	Aa3	قطر	2
3	Kuwait	—	A1	A1	الكويت	3
4	Saudi Arabia	—	A1	A1	السعودية	3
5	Morocco	—	Ba1	Ba1	المغرب	4
6	Oman	↓	Ba3	Ba2	سلطنة عمان	5
7	Jordan	—	B1	B1	الأردن	6
8	Bahrain	—	B2	B2	البحرين	7
9	Egypt	—	B2	B2	مصر	7
10	Tunisia	↓	Caa1	B1	تونس	8
11	Iraq	—	Caa1	Caa1	العراق	8
12	Lebanon	—	C	C	لبنان	9
	Algeria	—	—	—	الجزائر	
	Libya	—	—	—	ليبيا	
	Yemen	—	—	—	اليمن	
	Sudan	—	—	—	السودان	
	Syria	—	—	—	سوريا	

تعد وكالة موديز Moody's Investors Service (MIS) مزودًا عالميًا للتصنيفات الائتمانية السيادية والبحوث وتحليل المخاطر، حيث يُمكِّن التصنيف الذي تصدره وكالة موديز الممولين من وضع استراتيجيات للديون في الوقت المناسب من خلال إعطاء نظرة شاملة على أسواق الدين العالمية من خلال تصنيفاتها الائتمانية وأبحاثها.

تركز وكالة موديز على 4 عوامل رئيسية عند تقييم التصنيف الائتماني السيادي هي: القوة الاقتصادية (المتعلقة بالهيكل الاقتصادي ومنها نصيب الفرد من الناتج والتنويع وحجم السوق)، والقوة المؤسسية (المرتبطة بقوة المؤسسة وإمكانية التنبؤ بالسياسات)، والقوة المالية (عبء الديون مقارنة بالقدرة على تعبئة الموارد الحكومية)، وحساسية المخاطر(وجود مخاطر أو تهديد مباشر ومفاجئ لسداد الديون). ويتم التعبير عن التقييم الاجمالي للتصنيف السيادي في فهرس بالحروف يشير الى مستوى الجدارة الائتمانية لدولة معينة وإلى أي مدى من المحتمل أن تفي الدولة بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين والمستثمرين .

المصدر: نشرة تمويل التجارة الدولية

Source: International Trade Finance Newsletter

التصنيف السيادي لوكالة فيتش (Fitch)

- حازت 12 دولة عربية على تصنيف وكالة فيتش خلال عامي 2020 و2021، منها 4 دول خليجية صنفت في مستوى A بدرجاته المختلفة وهي الإمارات وقطر والكويت والسعودية، كما حازت 7 دول عربية على تصنيف B، في مقابل دولة واحدة صنفت في المستوى C هي لبنان.
- استقر تصنيف 11 دولة عربية عند نفس المستوى بين عامي 2020 و2021، في مقابل تراجع تصنيف سلطنة عمان الى+BB ، بما يعني ارتفاعاً طفيفاً في مستوى مخاطر التعرض للتخلف عن السداد.
- حلت كل من الامارات والكويت في المرتبة الأولى عربياً خلال عامي 2020 و2021، بتصنيف سيادي +AA الذي يتضمن مستوى جودة ائتمانية عالية مع مخاطر تخلف سداد منخفضة جدا.
- جاءت قطر في المرتبة الثانية بتصنيف AA تلتها السعودية في المرتبة الثالثة بتصنيف +A أي قدرة عالية على سداد الديون مع مخاطر منخفضة للتخلف في السداد.
- جاءت المغرب وسلطنة عمان والبحرين في المرتبة الرابعة عربيا بتصنيف سيادي +BB مما يشير إلى احتمالية لسداد الديون مع وجود مخاطرة.
- حازت الأردن على تصنيف BB وحلت في المرتبة الخامسة عربيا، تلاها كل من مصر وتونس بتصنيف +B، ثم العراق في المرتبة السابعة بتصنيف -B.

11 دولة عربية شهدت استقراراً في تصنيف فيتش مقابل تراجع دولة واحدة خلال العام2021

التقييم السيادي للدول العربية من قبل وكالة فيتش 2020-2021

The Sovereign Ratings of Arab countries by Fitch 2020-2021

Rank 2021	Country	التغير/ Change	2021	2020	الدولة	ترتيب 2021
1	UAE	—	AA+	AA+	الإمارات	1
1	Kuwait	—	AA+	AA+	الكويت	1
2	Qatar	—	AA	AA	قطر	2
3	Saudi Arabia	—	A+	A+	السعودية	3
4	Morocco	—	BB+	BB+	المغرب	4
4	Oman	↓	BB+	BBB-	سلطنة عمان	4
4	Bahrain	—	BB+	BB+	البحرين	4
5	Jordan	—	BB	BB	الأردن	5
6	Egypt	—	B+	B+	مصر	6
6	Tunisia	—	B+	B+	تونس	6
7	Iraq	—	B–	B–	العراق	7
8	Lebanon	—	CCC	CCC	لبنان	8
	Algeria	—	—	—	الجزائر	
	Libya	—	—	—	ليبيا	
	Yemen	—	—	—	اليمن	
	Sudan	—	—	—	السودان	
	Syria	—	—	—	سوريا	

تقدم وكالة فيتش تقييماً لقدرة الدولة السيادية على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية بالكامل وفي الوقت المحدد وبالتالي تركز على احتمالية التخلف عن سداد الديون المستحقة للدائنين من القطاع الخاص ولاسيما سندات الدين الصادرة في الأسواق العالمية.

تركز وكالة فيتش على مجموعة من العوامل الكمية والنوعية لتحليل الائتمان السيادي للدولة وتتضمن: مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي وآفاقه، بجانب السمات الهيكلية للاقتصاد التي تجعله أكثر أو أقل عرضة "للصدمات" بما في ذلك مخاطر استقرار الاقتصاد الكلي والمالية العامة التي يشكلها القطاع المالي فضلاً عن "المخاطر السياسية" وعوامل الحوكمة، بالإضافة إلى هيكل الدين العام واستدامته وكذلك التمويل ومؤشرات المديونية الخارجية مع التركيز بشكل خاص على استدامة أرصدة التجارة الدولية وتمويل الحساب الجاري وتدفقات رأس المال، وكذلك مستوى وهيكل الدين الخارجي (العام والخاص).

يتم منح تصنيف فيتش على مقياس يتضمن مجموعة من الحروف (من AAA إلى C) وتكون التصنيفات مصحوبة بمعدل (+) أو (-) لتحديد "درجات التصنيف". ويمثل تصنيف AAA أعلى جودة ائتمانية بمعنى أدنى توقع لمخاطر التخلف في السداد بجانب قدرة استثنائية على سداد الالتزامات المالية، في حين تدل (C) على قدرة ضعيفة على سداد الديون ومخاطر مرتفعة جدا (بالإضافة الى RD التي تعني التخلف عن السداد ولكنه دون الإفلاس وكذلك D التي تعني الافلاس).

Source: International Trade Finance Newsletter

المصدر: نشرة تمويل التجارة الدولية

التصنيف السيادي لكابيتال انتليجينس CI

- تشير بيانات التقييم السيادي الصادرة عن كابيتال انتليجينس لـ 9 دول عربية لعام 2021، إلى أن 4 دول عربية حازت على تصنيف A الأقل خطورة بمستوياته المختلفة كما حصلت 4 دول أخرى على تصنيف B بمستوياته المختلفة وحازت دولة واحدة على تصنيف ائتماني سيادي (SD (selective default .
- حافظت 6 دول عربية على استقرار تصنيفها عند نفس المستوى بين عامي 2020 و 2021، هي الإمارات وقطر السعودية والأردن ومصر ولبنان. في مقابل تراجع تصنيف 3 دول هي الكويت وسلطنة عمان والبحرين.
- حافظت 5 دول عربية على نظرتها المستقبلية المستقرة خلال عام 2021، وهي الامارات وقطر والكويت والأردن ومصر، في مقابل مراجعة النظرة المستقبلية لدولتين هما البحرين (تحولت من نظرة سلبية الى مستقرة) والسعودية (تحولت نظرتها المستقبلية من مستقرة الى سلبية).
- تصدرت كل من الامارات وقطر المرتبة الأولى في تصنيف كابيتال انتليجينس خلال عام 2021، وحازت كل منهما على تصنيف (AA-) مما يعني جدارتهما الائتمانية العالية وقدرتهما القوية للغاية للوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المناسب مع نظرة مستقبلية مستقرة.
- حلت الكويت والسعودية في المرتبة الثانية بتصنيف (A+) مما يعني قدرتهما العالية على السداد مع مخاطر منخفضة، مع اختلاف النظرة المستقبلية لكل منهما. وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بتصنيف BB مع نظرة مستقبلية سلبية، تلاها كل من الأردن والبحرين ومصر في المرتبة الرابعة بتصنيف +B.

6 دول عربية استقر تصنيفها عند نفس المستوى بين عامي 2020 و 2021 وفقاً لكابيتال انتليجينس

التقييم السيادي للدول العربية من قبل وكالة كابيتال انتليجينس (2020-2021)

The Sovereign Ratings of Arab Countries by Capital Intelligence (2020-2021)

Rank 2021	Country	التغير في التقييم/ Change in Rating	2021 التقييم السيادي/ Sovereign Rating	2021 النظرة المستقبلية/ Outlook	2020 التقييم السيادي/ Sovereign Rating	2020 النظرة المستقبلية/ Outlook	الدولة	ترتيب 2021
1	UAE	▬	AA-	Stable /مستقر	AA-	Stable /مستقر	الإمارات	1
1	Qatar	▬	AA-	Stable /مستقر	AA-	Stable /مستقر	قطر	1
2	Kuwait	▼	A+	Stable /مستقر	AA-	Stable /مستقر	الكويت	2
2	Saudi Arabia	▬	A+	Negative/سلبي	A+	Stable /مستقر	السعودية	2
3	Oman	▼	BB	Negative/سلبي	BBB-	Negative/سلبي	سلطنة عمان	3
4	Jordan	▬	B+	Stable /مستقر	B+	Stable /مستقر	الأردن	4
4	Bahrain	▼	B+	Stable /مستقر	BB-	Negative/سلبي	البحرين	4
4	Egypt	▬	B+	Stable /مستقر	B+	Stable /مستقر	مصر	4
5	Lebanon	▬	SD	-	SD	-	لبنان	5
	Tunisia	-	-	-	-	-	تونس	
	Morocco	-	-	-	-	-	المغرب	
	Algeria	-	-	-	-	-	الجزائر	
	Libya	-	-	-	-	-	ليبيا	
	Iraq	-	-	-	-	-	العراق	
	Yemen	-	-	-	-	-	اليمن	
	Sudan	-	-	-	-	-	السودان	
	Syria	-	-	-	-	-	سوريا	

تشير التصنيفات الائتمانية السيادية لشركة كابيتال انتليجينس CI إلى قدرة الحكومات السيادية على سداد التزامات الديون الحالية والمستقبلية المتوقعة لدائني القطاع الخاص في الوقت المحدد وبالكامل بناءً على ترتيب مخاطر الائتمان بعد تحليل مفصل لمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والمالية التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على قدرة واستعداد الحكومات لتبني وتنفيذ سياسات مالية مستدامة واتخاذ تدابير أخرى تقلل من المخاطر.

يرتكز التصنيف الائتماني السيادي لكابيتال انتليجينس على 5 أبعاد تحليلية تتضمن المخاطر السياسية والمؤسسية، والصلابة الاقتصادية (معدل النمو الاقتصادي، ونصيب الفرد من الناتج، والتنويع الاقتصادي، والتنافسية)، والقوة المالية (أداء الموازنة وهيكلها، ومخاطر السيولة، وعبء الدين الحكومي) والاستقرار النقدي والمالي (مرونة السياسة النقدية، التضخم، قوة القطاع البنكي وغيره) والقوة الخارجية (أداء الحساب الجاري والتمويل، والدين الخارجي، والسيولة الدولية).

المصدر: وكالات التصنيف السيادي العالمية

Source: International Sovereign Rating Agencies

التصنيف السيادي لوكالة آي اتش اس IHS

- تم ترتيب الدول العربية تنازليا وفق وكالة آي اتس اس خلال عام 2021، وفق 3 مجموعات: المجموعة الاولى تصدرت التصنيف عربيا وتضم الإمارات، والكويت والسعودية وقطر على التوالي حيث حظيت جميعها بتصنيف A الأقل خطورة بمستوياته المختلفة. المجموعة الثانية: تضم كلاً من المغرب، وسلطنة عمان، والأردن، ومصر والبحرين وتونس والجزائر وحظيت جميعها بتصنيف B بمستوياته المختلفة. وتضم المجموعة الثالثة: لبنان وليبيا والعراق واليمن والسودان وسوريا، وحصلت على تصنيف C بمستوياته المختلفة.
- استقر التصنيف السيادي في 15 دولة عربية خلال عام 2021، في مقابل تراجعه في دولتين هما الأردن والبحرين حيث تراجع من مستوى BB (أي احتمال سداد الديون ولكن مع وجود مخاطر)، الى مستوى B+ (احتمال سداد الديون ولكن مع مخاطر عالية)، مع اختلاف النظرة المستقبلية لكل منهما مقارنة بتصنيف عام 2020.
- حافظت 16 دولة عربية على نظرتها المستقبلية بين عامي 2020 و2021، في مقابل تحولها في المغرب فقط من مستقرة الى سلبية.
- تصدرت الإمارات والكويت المرتبة الأولى (AA-) خلال 2021 بمستوى مخاطر منخفضة وقدرة عالية على سداد الديون وبنظرة مستقبلية مستقرة. وحلت كل من السعودية وقطر في المرتبة الثانية (AA-) مما يعني قدرتهما الكافية في سداد الديون المستحقة مع مخاطر منخفضة، ثم المغرب في المرتبة الثالثة بتصنيف (BBB) مع تغير نظرتها المستقبلية إلى سلبية، ثم سلطنة عمان بتصنيف (BB-)، تلاها كل من الأردن ومصر والبحرين وتونس والجزائر.

15 دولة عربية شهدت استقراراً في تصنيفها السيادي وفقا لوكالة IHS خلال العام2021

التقييم السيادي للدول العربية من قبل وكالة آي اتش اس 2020-2021

The Sovereign Ratings of Arab Countries by IHS 2020-2021

Rank 2021	Country	التغير في التقييم/ Change in Rating	2021 التقييم السيادي/ Sovereign Rating	2021 النظرة المستقبلية/ Outlook	2020 التقييم السيادي/ Sovereign Rating	2020 النظرة المستقبلية/ Outlook	الدولة	ترتيب 2021
1	UAE	▬	AA-	مستقر/ Stable	AA-	مستقر/ Stable	الإمارات	1
1	Kuwait	▬	AA-	مستقر/ Stable	AA-	مستقر/ Stable	الكويت	1
2	Saudi Arabia	▬	A+	مستقر/ Stable	A+	مستقر/ Stable	السعودية	2
2	Qatar	▬	A+	سلبي/Negative	A+	سلبي/Negative	قطر	2
3	Morocco	▬	BBB	سلبي/Negative	BBB	مستقر/ Stable	المغرب	3
4	Oman	▬	BB-	سلبي/Negative	BB-	سلبي/Negative	سلطنة عمان	4
5	Jordan	↓	B+	مستقر/ Stable	BB+	مستقر/ Stable	الأردن	5
5	Egypt	▬	B+	مستقر/ Stable	B+	مستقر/ Stable	مصر	5
5	Bahrain	↓	B+	سلبي/Negative	BB-	سلبي/Negative	البحرين	5
5	Tunisia	▬	B+	سلبي/Negative	B+	سلبي/Negative	تونس	5
5	Algeria	▬	B+	سلبي/Negative	B+	سلبي/Negative	الجزائر	5
6	Lebanon	▬	CCC	سلبي/Negative	CCC	سلبي/Negative	لبنان	6
6	Libya	▬	CCC	سلبي/Negative	CCC	سلبي/Negative	ليبيا	6
7	Iraq	▬	CC+	مستقر/ Stable	CC+	مستقر/ Stable	العراق	7
8	Yemen	▬	CC	مستقر/ Stable	CC	مستقر/ Stable	اليمن	8
8	Sudan	▬	CC	سلبي/Negative	CC	سلبي/Negative	السودان	8
9	Syria	▬	C	مستقر/ Stable	C	مستقر/ Stable	سوريا	9

توفر شركة **آي اتش اس** IHS تقييماً للمخاطر السيادية للدولة تمكن المستثمرين من مقارنة وتقييم مخاطر الائتمان ومخاطر عدم السداد في 206 اقتصادات، وتقدم الشركة تقييما لمخاطر الائتمان السيادي قصيرة الأجل مصممة خصيصًا لمخاطر التمويل وخطوط أسواق المال العابرة للحدود، بينما يتضمن تقييم المخاطر متوسطة الأجل تقييماً لمدى التعرض للمخاطر المالية طويلة الأجل مثل تمويل المشاريع والاستثمارات المباشرة في الأسهم. وتركز **آي اتش اس** على حسابات الجدارة الائتمانية لكل اقتصاد، بناءً على الأوضاع المالية والاقتصادية والسياسية، من خلال درجات رقمية على مقياس من صفر إلى 100 يتوافق مع احتمال التخلف عن السداد. وتركز النتائج قصيرة الأجل (عام واحد) بشكل أكبر على معايير السيولة، وفي المدى المتوسط (5 سنوات) تأخذ أيضًا في الاعتبار نسب الملاءة والتأثيرات النوعية السياسية والاقتصادية والتأثيرات المتعلقة بالحوكمة.

تعد وكالة IHS هي الوكالة الأشمل للدول العربية بين الوكالات الخمس للتصنيف الائتماني السيادي،

المصدر: وكالات التصنيف السيادي العالمية

Source: International Sovereign Rating Agencies

الجزء الثاني

مؤشرات تقييم المخاطر في الدول العربية

تشير مخاطر الدولة إلى عدم اليقين المرتبط بالاستثمار أو المعاملات التجارية في بلد معين، وبشكل أكثر تحديدًا إلى أي مدى يمكن أن يؤدي عدم اليقين إلى خسائر للمستثمرين أو الموردين في تلك الدولة، كما تقيس مخاطر الدولة إلى أي مدى يمكن لحكومة دولة معينة أن تتخلف عن سداد ديونها سواء كانت سنداتها أو غيرها من الالتزامات المالية التي تزيد من مخاطر التحويل. بمعنى أوسع، فإن مخاطر الدولة هي درجة تأثير الاضطرابات السياسية والاقتصادية على الأوراق المالية للمُصدرين الذين يقومون بأعمال تجارية في بلد معين.

وهناك عدة عوامل تسبب حالات عدم اليقين الخاصة بكل دولة منها السياسية، أو الاقتصادية، أو المالية، وغيرها على النحو التالي:

- عوامل سياسية: ومنها استقرار الحكومة، وتدخل الجيش في السياسة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتوترات الدينية ووضع الاستثمار وسيادة القانون والنظام والصراع الداخلي والتوترات العرقية والصراع الخارجي والمساءلة والديمقراطية والفساد والبيروقراطية.
- عوامل اقتصادية: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل التضخم السنوي، ورصيد الميزانية ورصيد الحساب الجاري.
- عوامل مالية: ومنها إجمالي الدين الخارجي، وتكاليف خدمة الدين، ورصيد الحساب الجاري، وصافي السيولة الدولية، وسعر الصرف.

وتجدر الإشارة الى وجود علاقة عكسية بين المخاطر الناجمة عن وجود تدهور أو اضطراب في العوامل السابقة في دولة معينة والعائد المتوقع على الاستثمار أو ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود مع تلك الدولة. وتوجد مجموعة من المؤسسات التي تقوم بتقييم مخاطر الدولة بغرض توفير رؤية أكثر وضوحا للجودة الشاملة لبيئة الأعمال والمخاطر التي قد تواجه المستثمرين سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو مالية أو تجارية أو تشغيلية في الدولة التي ترغب بعض الحكومات أو الشركات أو الأفراد بالاستثمار فيها او تصدير السلع أو الخدمات إليها.

م	المؤشر	الصفحة
1	مؤشر فيتش لمخاطر الدول ومكوناته الفرعية	21
2	مؤشر PRS المركب لمخاطر الدول	26
3	مؤشر إيلير هيرميس لمخاطر الدول	30
4	مؤشر كوفاس لمخاطر الدول	32
5	مؤشر كريديندو للمخاطر ومكوناته الفرعية	34
6	مؤشر نيكسي الياباني لمخاطر التجارة	39
7	تصنيف دان آند براد ستريت لمخاطر الدولة	40
8	شروط الدفع المفضلة	41
9	مؤشر السلام العالمي	44
10	مؤشرات الحوكمة العالمية	45

مؤشر فيتش لمخاطر الدول (Fitch CRI)

- وفقا لترتيب الدول في مؤشر فيتش لمخاطر الدول لعام 2021، فقد شهد ترتيب الدول العربية تحسناً طفيفاً، من متوسط ترتيب 126 الى متوسط ترتيب 125، وجاء ترتيب 12 دولة عربية اقل من المتوسط العربي ما بين المرتبة 134 بالنسبة لتونس والمرتبة 199 بالنسبة لليمن.
- تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي الست مقدمة الدول العربية في الترتيب العالمي لمؤشر فيتش لمخاطر الدول لعامي 2020 و2021 على التوالي.
- حلت الامارات في المرتبة الأولى عربيا (27 عالميا) تلتها السعودية (الثانية عربيا، 42 عالميا)، ثم قطر (الثالثة عربيا، و43 عالميا).
- جاءت سلطنة عمان في المرتبة الرابعة عربيا و44 عالميا، ثم الكويت والبحرين والمغرب والأردن ومصر في المراكز من الخامسة الى التاسعة عربيا ، والمراكز 52 و66 و76 و83 و90 عالميا على التوالي خلال عام 2021 .
- تحسن ترتيب 10 دول عربية عالميا في مؤشر فيتش لمخاطر الدول خلال عام 2021 في مقابل تراجع ترتيب 10 دول اخرى.
- حافظت العراق على ترتيبها 172 عالميا بين عامي 2020 و2021.
- جاءت كل من جيبوتي والأردن وسلطنة عمان في مقدمة الدول التي تحسن وضعها في المؤشر عالميا وقفزت جيبوتي 13 مركزاً و الأردن 12 مركزاً وسلطنة عمان 10 مراكز.

10 دول عربية تحرز تقدماً في الترتيب العالمي لمؤشر فيتش لمخاطر الدول خلال عام 2021

ترتيب الدول العربية في الترتيب العالمي لمؤشر فيتش لمخاطر الدول

The Global Rank of Arab Countries in Fitch Country Risk Index

Rank 2021	Country	التغير / Change	Global Rank/ الترتيب العالمي 2021	Global Rank/ الترتيب العالمي 2020	الدولة	ترتيب 2021
1	UAE	(3)	27	30	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	(1)	42	43	السعودية	2
3	Qatar	(7)	43	50	قطر	3
4	Oman	(10)	44	54	سلطنة عمان	4
5	Kuwait	1	52	51	الكويت	5
6	Bahrain	1	66	65	البحرين	6
7	Morocco	(4)	76	80	المغرب	7
8	Jordan	(12)	83	95	الأردن	8
9	Egypt	(6)	90	96	مصر	9
10	Tunisia	9	134	125	تونس	10
11	Algeria	(4)	141	145	الجزائر	11
12	Djibouti	(13)	151	164	جيبوتي	12
13	Iraq	0	172	172	العراق	13
14	Lebanon	7	173	166	لبنان	14
15	Mauritania	8	178	170	موريتانيا	15
16	Palestine	3	184	181	فلسطين	16
17	Libya	1	185	184	ليبيا	17
18	Syria	(3)	190	193	سوريا	18
19	Somalia	3	195	192	الصومال	19
20	Sudan	2	197	195	السودان	20
21	Yemen	2	199	197	اليمن	21
Average		(1)	125	126	المتوسط	

يقيس مؤشر مخاطر الدولة (CRI) الصادر عن وكالة فيتش القوة النسبية لأساسيات 200 دولة حول العالم ومدى تأثرها بالصدمات عبر ثلاثة أبعاد للمخاطر: اقتصادية وسياسية وتشغيلية، ويصنف المؤشر مخاطر الدولة بدرجة مركبة من صفر (أعلى درجة مخاطر - Higher risk =Low score) إلى 100 (الأقل مخاطر – Higher score = lower risk) ، بناءً على مؤشرات المخاطر الفرعية الخمسة لدينا وهي: المخاطر السياسية طويلة المدى والمخاطر السياسية قصيرة المدى و المخاطر الاقتصادية طويلة الأجل والمخاطر الاقتصادية قصيرة المدى والمخاطر التشغيلية.

Source: Fitch Solutions

9 دول عربية حلت في مراكز أفضل من المتوسط العالمي لمؤشر فيتش خلال عام 2021

المصدر: كالة فيتش سوليوشنز

مؤشر فيتش لمخاطر الدول (Fitch CRI)

- على صعيد **تقييم** الدول العربية في مؤشر فيتش المركب لمخاطر الدول خلال عام 2021 (CRI) ، شهد المتوسط العربي تحسناً طفيفاً ليبلغ 48.3 كمحصلة لارتفاع قيمة المؤشر وانخفاض درجة المخاطر في 13 دولة عربية في مقابل انخفاضه في 7 دول فقط، واستقراره في فلسطين عند (35.7) نقطة.

- حققت 9 دول عربية قيمة أعلى من المتوسط العربي في المؤشر المركب خلال عام 2021، هي الإمارات والسعودية وقطر وسلطنة عمان والكويت والبحرين والمغرب والأردن ومصر، في مقابل 12 دولة أقل من المتوسط العربي خلال العام نفسه.

- تصدرت دول الخليج المقدمة محققةً المستوى الأقل مخاطر خلال عام 2021 ، بقيادة الإمارات والتي تصدرت الدول العربية خلال عام 2021، بـ (73.1) نقطة ثم السعودية (67.4) نقطة، تليها قطر (67.1) نقطة، وسلطنة عمان (66.6) نقطة والكويت (64.5) نقطة والبحرين (60.6) نقطة على التوالي.

- حصلت كل من المغرب والأردن ومصر على نقاط أعلى من 50 نقطة خلال عام 2021، بينما تراوحت تونس و والجزائر وجيبوتي ما بين 45 و50 نقطة خلال العام نفسه.

- مقارنة بالوضع خلال عام 2020، تصدرت جيبوتي وسلطنة عمان وقطر 13 دولة عربية انخفضت فيها المخاطر خلال عام 2021، في مقابل ارتفاع مستوى المخاطر في 7 دول أخرى تصدرتهم السودان .

تراجع مستوى المخاطر في 13 دولة عربية خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020

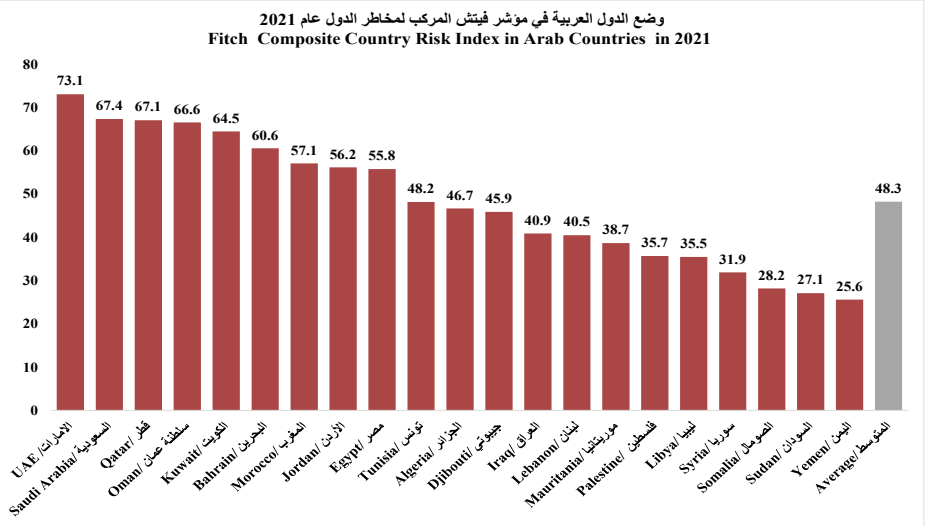

وضع الدول العربية في مؤشر فيتش المركب لمخاطر الدول
Fitch Composite Country Risk Index in Arab Countries

Rank 2021	الدولة		التغير / Change	مؤشر مخاطر الدولة Country Risk Index 2021	مؤشر مخاطر الدولة Country Risk Index 2020	الدولة	ترتيب 2021
1	UAE	↑	0.9	**73.1**	72.2	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	↑	0.8	**67.4**	66.6	السعودية	2
3	Qatar	↑	2.7	**67.1**	64.4	قطر	3
4	Oman	↑	3.0	**66.6**	63.6	سلطنة عمان	4
5	Kuwait	↑	0.4	**64.5**	64.1	الكويت	5
6	Bahrain	↓	(0.1)	**60.6**	60.7	البحرين	6
7	Morocco	↑	0.4	**57.1**	56.7	المغرب	7
8	Jordan	↑	1.6	**56.2**	54.6	الأردن	8
9	Egypt	↑	1.4	**55.8**	54.4	مصر	9
10	Tunisia	↓	(1.1)	**48.2**	49.3	تونس	10
11	Algeria	↑	0.4	**46.7**	46.3	الجزائر	11
12	Djibouti	↑	3.9	**45.9**	42.0	جيبوتي	12
13	Iraq	↑	1.3	**40.9**	39.6	العراق	13
14	Lebanon	↓	(1.4)	**40.5**	41.9	لبنان	14
15	Mauritania	↓	(1.3)	**38.7**	40.0	موريتانيا	15
16	Palestine	–	0.0	**35.7**	35.7	فلسطين	16
17	Libya	↑	1.7	**35.5**	33.8	ليبيا	17
18	Syria	↑	1.6	**31.9**	30.3	سوريا	18
19	Somalia	↓	(2.1)	**28.2**	30.3	الصومال	19
20	Sudan	↓	(2.2)	**27.1**	29.3	السودان	20
21	Yemen	↓	(1.2)	**25.6**	26.8	اليمن	21
Average		↑	0.5	**48.3**	47.7	المتوسط	

Source: Fitch Solutions

المصدر: وكالة فيتش سليوشنز

مؤشر فيتش للمخاطر التشغيلية (Fitch Operational Risk Index)

- على صعيد مؤشر فيتش للمخاطر التشغيلية، استقر المتوسط العربي في مؤشر المخاطر التشغيلية عند نفس المستوى (46.2) نقطة بين عامي 2020 و2021، وحققت11 دولة عربية قيمة أعلى من المتوسط العربي في المؤشر في مقابل 10 دول اقل من هذا المتوسط خلال عام 2021 .
- تصدرت دول الخليج المقدمة بمستوي مخاطر تشغيلية هي الأقل بين الدول العربية بقيادة الامارات والتي حصلت على (75.3) نقطة في المؤشر، وجاءت البحرين في المرتبة الثانية عربية (68.3) نقطة، ثم قطر وسلطنة عمان في المرتبة الثالثة وحصلا على (67.5) نقطة، ثم السعودية والكويت بحصولهم (65.2) (57.3) نقطة على التوالي، مما يعني أنها الأسواق الأكثر جذبا خلال هذين العامين.
- جاءت الأردن والمغرب ومصر في المراتب من السادسة الى الثامنة عربيا بقيم بلغت (56.8) و (54.1) و(51) نقطة على التوالي.
- شهدت 11 دولة عربية تحسناً على مستوى المخاطر التشغيلية خلال عام 2021، وفي مقدمتها الامارات وسلطنة عمان وقطر ولبنان والكويت ومصر وليبيا.
- تراجعت قيمة المؤشر وزادت المخاطر التشغيلية في 10 دول عربية وهي اليمن وموريتانيا والصومال والسودان وجيبوتي وتونس والمغرب والأردن والسعودية والبحرين .

المخاطر التشغيلية تراجعت في11 دولة عربية في مقدمتها الإمارات وسلطنة عمان خلال عام 2021

وضع الدول العربية في مؤشر فيتش للمخاطر التشغيلية

The Rank of Arab Countries in Fitch Operational Risk Index

Rank 2021	الدولة		التغير / Change	المخاطر التشغيلية/ Operational Risk 2021	المخاطر التشغيلية/ Operational Risk 2020	الدولة	ترتيب 2021
1	UAE	↑	2.1	75.3	73.2	الإمارات	1
2	Bahrain	↓	(0.8)	68.3	69.1	البحرين	2
3	Qatar	↑	1.9	67.4	65.5	قطر	3
3	Oman	↑	2.1	67.4	65.3	سلطنة عمان	3
4	Saudi Arabia	↓	(0.2)	65.2	65.4	السعودية	4
5	Kuwait	↑	1.3	57.3	56.0	الكويت	5
6	Jordan	↓	(0.4)	56.8	57.2	الأردن	6
7	Morocco	↓	(1.6)	54.1	55.7	المغرب	7
8	Egypt	↑	1.3	51.0	49.7	مصر	8
9	Lebanon	↑	1.4	46.6	45.2	لبنان	9
10	Tunisia	↓	(1.7)	46.5	48.2	تونس	10
11	Algeria	↑	0.8	40.7	39.9	الجزائر	11
12	Palestine	↑	0.3	36.9	36.6	فلسطين	12
13	Iraq	↑	0.3	33.9	33.6	العراق	13
14	Djibouti	↓	(0.2)	33.8	34.0	جيبوتي	14
15	Libya	↑	1.2	32.5	31.3	ليبيا	15
16	Syria	↑	0.9	32.3	31.4	سوريا	16
17	Mauritania	↓	(2.9)	30.2	33.1	موريتانيا	17
18	Sudan	↓	(1.9)	28.9	30.8	السودان	18
19	Somalia	↓	(2.4)	23.4	25.8	الصومال	19
20	Yemen	↓	(1.5)	22.1	23.6	اليمن	20
Average		–	0.0	46.2	46.2	المتوسط	

تقوم وكالة فيتش بإعداد مؤشر المخاطر التشغيلية الذي يقارن من الناحية الكمية تحديات العمل في 205 دول حول العالم. يسجل المؤشر درجات لكل دولة على مقياس من 0-100 (100 هي أقل درجة خطورة). ويقيس المؤشر جودة بيئة الأعمال في 4 مجالات: **سوق العمل** (الحجم ، مستويات التعليم، تكاليف توظيف العمال) و**التجارة والاستثمار** (الانفتاح ومستوى التدخل الحكومي ونوعية و فعالية البيئة القانونية)، و**الخدمات اللوجستية** (جودة النقل والبنية التحتية) و**الجريمة والأمن** (ظروف التشغيل ومخاطر الصراع بين الدول، والإرهاب، والجريمة، بما في ذلك الجريمة الإلكترونية والجريمة المنظمة).

دول الخليج الأقل عربياً في المخاطر التشغيلية لفيتش خلال عام 2021

المصدر: وكالة فيتش سليوشنز

Source: Fitch Solutions

مؤشر فيتش للمخاطر السياسية في المدى القصير(Fitch STPRI)

- على صعيد مؤشر فيتش للمخاطر السياسية في المدى القصير، شهد المتوسط العربي تراجعاً طفيفاً في مؤشر المخاطر السياسية في المدى القصير ليصل الى 52.2 نقطة عام 2021، وحققت 10 دول عربية قيمة أعلى من المتوسط العربي في مقابل 11 دولة أقل من المتوسط العربي.
- تصدرت دول الخليج المقدمة بمستوي مخاطر سياسية قصرة المدى هي الأقل بين الدول العربية، بل وتخطت قيمة هذا المؤشر حاجز الـ 80 في 3 دول منها هي الامارات (86.7) نقطة وقطر (82.7) نقطة وسلطنة عمان (80.4) نقطة ، مما يعني أنها الأسواق الأكثر استقراراً في مناخ الاستثمار في المدى القصير.
- حلت الأردن وجيبوتي والمغرب ومصر في المرتبة من السابعة الى العاشرة عربيا وحصلوا على قيم تتراوح ما بين 50 و70 نقطة في هذا المؤشر. وحصلت دولتين فقط على أقل من 25 نقطة في هذا المؤشر خلال العام 2021.
- شهدت 6 دول عربية استقراراً في مستوى المخاطر السياسية خلال عام 2021، في حين تراجعت تلك المخاطر في 5 دول هي الأردن وقطر وسلطنة عمان وجيبوتي وسوريا، في مقابل ارتفاع المخاطر السياسية المرتبطة بمناخ الاستثمار في 10 دول عربية أخرى.

المتوسط العربي شهد تراجعاً طفيفاً في مؤشر فيتش للمخاطر السياسية في المدى القصير عام 2021

6 دول عربية شهدت استقراراً في مستوى المخاطر السياسية خلال عام 2021

تحسن وضع الأردن وقطر وسلطنة عمان وجيبوتي وسوريا، في مؤشر المخاطر السياسية خلال عام 2021

وضع الدول العربية في مؤشر فيتش للمخاطر السياسية في المدى القصير

Arab Countries in Fitch Short Term Political Risk Index

Rank 2021	الدولة	التغير/ Change	2021	2020	الدولة	ترتيب 2021
1	UAE	0.00	86.7	86.7	الإمارات	1
2	Qatar	1.7	82.7	81.0	قطر	2
3	Oman	1.2	80.4	79.2	سلطنة عمان	3
4	Kuwait	(1.6)	76.7	78.3	الكويت	4
5	Bahrain	0.0	73.8	73.8	البحرين	5
6	Saudi Arabia	0.0	72.9	72.9	السعودية	6
7	Jordan	9.4	65.4	56.0	الأردن	7
8	Djibouti	1.9	64.6	62.7	جيبوتي	8
9	Morocco	(1.5)	63.3	64.8	المغرب	9
10	Egypt	0.0	60.4	60.4	مصر	10
11	Tunisia	(3.3)	49.0	52.3	تونس	11
12	Mauritania	0.0	48.5	48.5	موريتانيا	12
13	Algeria	(0.8)	44.6	45.4	الجزائر	13
14	Lebanon	(3.5)	35.0	38.5	لبنان	14
15	Iraq	(2.9)	32.5	35.4	العراق	15
16	Syria	2.9	31.7	28.8	سوريا	16
17	Libya	(3.0)	30.8	33.8	ليبيا	17
18	Palestine	(0.4)	29.2	29.6	فلسطين	18
19	Somalia	(1.7)	27.3	29.0	الصومال	19
20	Sudan	(2.1)	22.1	24.2	السودان	20
21	Yemen	0.0	19.0	19.0	اليمن	21
Average		(0.2)	52.2	52.4	المتوسط	

يقوم مؤشر فيتش للمخاطر السياسية في المدى القصير (STPRI) بتقييم المخاطر السياسية ذات الصلة باستقرار مناخ الاستثمار خلال فترة زمنية قصيرة تصل إلى 24 شهراً، من خلال 4 مكونات هي: عملية صنع السياسات (تقييم لقدرة الحكومة على اقتراح سياستها وتمريرها وتنفيذها)، والاستقرار الاجتماعي (تقييم المخاطر التي تشكلها أي نقاط ضعف في الاقتصاد أو المجتمع عن طريق البطالة والتضخم والاضطرابات العامة) الأمن والتهديدات الخارجية (الإرهاب والتسليح والتوترات الإقليمية. وغيرها) واستمرارية العملية السياسية (الدورة الانتخابية ، ومخاطر نقل غير دستوري للسلطة مثل الانقلاب أو الانتفاضة الشعبية).

المصدر: وكالة فيتش سوليوشنز

Source: Fitch Solutions

مؤشر فيتش للمخاطر الاقتصادية في المدى القصير(Fitch STERI)

- شهد المتوسط العربي تحسناً في مؤشر المخاطر الاقتصادية في المدى القصير خلال عام 2021 ليصل الى 46.2 نقطة، مقارنة مع 44.4 نقطة عام 2020، مما يعني تراجع المخاطر الاقتصادية وذلك كنتيجة للتعافي الذي شهده الاقتصاد العربي خلال عام 2021.
- حققت 10 دول عربية قيمة أعلى من المتوسط العربي خلال عام 2021 في مقابل 11 دولة دون هذا المتوسط .
- تصدرت السعودية المقدمة بمستوي مخاطر اقتصادية قصيرة المدى هي الأقل بين الدول العربية، تلتها الكويت والامارات وسلطنة عمان بتخطي حاجز 60 نقطة لكل منهم.
- حلت كل من قطر والعراق في المرتبة الخامسة عربيا وحصلا على 58.5 نقطة خلال عام 2021، تلتهم مصر في المرتبة السادسة وحصلت على 52.5 نقطة، في حين لم تتجاوز قيمة المؤشر حاجز الـ50 نقطة في 14 دولة عربية خلال العام نفسه.
- شهدت 14 دولة عربية تراجعا في مستوى المخاطر الاقتصادية قصيرة المدى خلال عام 2021، في مقابل ارتفاعها في 7 دول هي مصر والبحرين والأردن وفلسطين واليمن والصومال والسودان.
- مقارنة بعام 2020، حققت كل من جيبوتي وسلطنة عمان قفزة كبيرة بتراجع مستوى المخاطر الاقتصادية في كل منهما ليصلا الى 42.9 و61.7 على التوالي خلال عام 2021.

المتوسط العربي شهد تحسناً في مؤشر المخاطر الاقتصادية بفضل تعافي اقتصادات المنطقة خلال عام 2021

14 دولة عربية شهدت تراجعا في مستوى المخاطر الاقتصادية قصيرة المدى مقابل ارتفاعها في 7 دول أخرى خلال عام 2021

وضع الدول العربية في مؤشر فيتش للمخاطر الاقتصادية في المدي القصير

Arab Countries in Fitch Short Term Economic Risk Index

Rank 2021	الدولة	التغير / Change	2021	2020	الدولة	ترتيب 2021
1	Saudi Arabia	1.7	71.3	69.6	السعودية	1
2	Kuwait	0.7	66.5	65.8	الكويت	2
3	UAE	1.0	62.9	61.9	الإمارات	3
4	Oman	10.2	61.7	51.5	سلطنة عمان	4
5	Qatar	8.9	58.5	49.6	قطر	5
5	Iraq	6.8	58.5	51.7	العراق	5
6	Egypt	(0.8)	52.5	53.3	مصر	6
7	Algeria	2.3	49.6	47.3	الجزائر	7
8	Libya	3.4	49.2	45.8	ليبيا	8
9	Morocco	2.1	48.8	46.7	المغرب	9
10	Bahrain	(2.9)	44.4	47.3	البحرين	10
11	Djibouti	12.9	42.9	30.0	جيبوتي	11
12	Jordan	(0.6)	39.8	40.4	الأردن	12
13	Tunisia	0.2	39.0	38.8	تونس	13
14	Lebanon	3.1	38.3	35.2	لبنان	14
15	Mauritania	0.8	37.7	36.9	موريتانيا	15
16	Syria	3.1	37.5	34.4	سوريا	16
17	Palestine	(0.6)	37.3	37.9	فلسطين	17
18	Yemen	(5.8)	29.6	35.4	اليمن	18
19	Somalia	(7.5)	23.8	31.3	الصومال	19
20	Sudan	(2.1)	19.8	21.9	السودان	20
	Average	1.8	46.2	44.4	المتوسط	

يهدف مؤشر فيتش سوليوشنز للمخاطر الاقتصادية في المدى القصير (STERI) إلى تحديد نقاط الضعف الحالية وتقييم نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتضخم والبطالة وتقلب أسعار الصرف وأداء ميزان المدفوعات فضلاً عن بيانات الدين الداخلي والخارجي على مدى العامين المقبلين باعتبار العام الحالي كنقطة مرجعية، وتتضمن مكوناته الفرعية كلاً من النشاط الاقتصادي والسياسة النقدية والمالية العامة والتوازن الخارجي والتمويل.

المصدر: وكالة فيتش سوليوشنز

Source: Fitch Solutions

مؤشر PRS المركب لمخاطر الدول

- وفقا للمؤشر المركب لمخاطر الدول PRS، ارتفع المتوسط العربي من 59.1 % عام 2020 الى 63.3 % عام 2021، (يعني تحسن وضع الدول العربية في المجمل العام على مستوى المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية بين هذين العامين)، وانتقاله من تصنيف مخاطر مرتفعة الى مخاطر معتدلة.
- شهد وضع 16 دولة عربية تحسناً في المؤشر المركب لمخاطر الدول بنهاية عام 2021. في المقابل تراجع وضع سوريا والسودان فقط، بانخفاض قيمة المؤشر و ارتفاع معدل المخاطر.
- حصلت 11 دولة عربية على قيمة أعلى من المتوسط العربي في مؤشر PRS المركب بنهاية عام 2021.
- تصدرت دول الخليج الخمس الأولى المقدمة وحلت في الفئة الثانية من التصنيف (مستوى منخفض لمخاطر الدولة) وفق منهجية PRS Group وتجاوزت قيمة المؤشر المركب فيها حاجز 70% بنهاية عام 2021 بقيادة السعودية.
- صُنفت 8 دول عربية في مستوى المخاطر المعتدلة هي البحرين والمغرب وليبيا والعراق والأردن ومصر وتونس والجزائر على التوالي بنهاية عام 2021، في حين تم تصنيف 5 دول عربية في مستوى مخاطر مرتفعة وفق مؤشر PRS المركب.
- حققت كل من العراق وليبيا أعلى قيمة تغير في المؤشر المركب لمخاطر الدول بنهاية عام 2021 حيث ارتفع بمقدار 12.5 نقطة و 12.3 نقطة على التوالي، مقارنة بانخفاضه في السودان وسوريا بمقدار 3.0 و1.3 نقطة على التوالي .

المتوسط العربي انتقل من مستوى المخاطر المرتفعة إلى المعتدلة في مؤشرPRS المركب لعام 2021

وضع الدول العربية في مؤشرPRS المركب للمخاطر
PRS Composite Risk Index in Arab Countries

Rank Dec 2021	Country	التغير / Change	مؤشر المخاطر المركب Composite Risk Rating 12/21	مؤشر المخاطر المركب Composite Risk Rating 01/21	الدولة	الترتيب ديسمبر 2021
1	Saudi Arabia	9.8	**79.3**	69.5	السعودية	1
2	UAE	1.3	**78.5**	77.3	الامارات	2
3	Qatar	6.5	**78.0**	71.5	قطر	3
4	Kuwait	0.8	**72.8**	72.0	الكويت	4
5	Oman	5.8	**71.8**	66.0	سلطنة عمان	5
6	Bahrain	5.5	**68.3**	62.8	البحرين	6
6	Morocco	5.3	**68.3**	63.0	المغرب	6
7	Libya	12.3	**66.3**	54.0	ليبيا	7
8	Iraq	12.5	**65.3**	52.8	العراق	8
9	Jordan	3.3	**64.8**	61.5	الأردن	9
10	Egypt	2.0	**64.5**	62.5	مصر	10
11	Tunisia	4.3	**62.5**	58.3	تونس	11
12	Algeria	5.5	**62.3**	56.8	الجزائر	12
13	Yemen	2.8	**52.8**	50.0	اليمن	13
14	Lebanon	1.3	**51.5**	50.3	لبنان	14
14	Somalia	1.0	**51.5**	50.5	الصومال	14
15	Syria	(1.3)	**45.5**	46.8	سوريا	15
16	Sudan	(3.0)	**36.3**	39.3	السودان	16
	Average	4.2	**63.3**	59.1	المتوسط	

منذ أكثر من 40 عاما تقدم مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS Group) مؤشراً مركباً يقيس المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية في 142 دولة حول العالم، ويعد من أكثر المؤشرات شمولاً وعمقاً وتعكف مجموعة PRS أيضا على تقديم تنبؤات بشأن تلك المؤشرات في كل دولة خلال فترة تمتد لعام واحد أو لخمسة أعوام، وذلك لتوفير نظرة مستقبلية للمخاطر لتعظيم استفادة المستثمرين حول العالم بالدرجة الأولى.

يحسب تصنيف المؤشر المركب تجميعيا بحيث يساهم تصنيف المخاطر السياسية بنسبة 50%من التصنيف المركب، بينما تساهم تصنيفات المخاطر المالية والاقتصادية بنسبة 25% لكل منهما، وكلما ارتفع التصنيف المحسوب للدول في المؤشر ومكوناته الفرعية انخفضت درجة المخاطر.

0.0% to 49.9 %	Very High Risk
50.0% to59.0%	High Risk
60.0% to 69.9%	Moderate Risk
70.0% to 79.9%	Low Risk
80.0% or more	Very Low Risk

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية

Source: PRS Group

مؤشر المخاطر السياسية وفق مجموعة PRS

- ارتفع المتوسط العربي في مؤشر المخاطر السياسية عام 2021 ارتفاعاً طفيفا ليبلغ 57.8% بنهاية العام 2021، ولكنه ظل في مستوى تصنيف المخاطر المرتفعة وفقا لمنهجية مجموعة PRS .
- حققت 10 دول عربية قيمة أعلى من المتوسط العربي في مؤشر PRS للمخاطر السياسية بنهاية عام 2021.
- حلت كل من الامارات والسعودية وسلطنة عمان وقطر في المراتب الأربعة الأولى وفق مؤشر المخاطر السياسية بنهاية عام 2021، وجاءت ضمن فئة الدول ذات المخاطر الساسية المنخفضة جدا، تلاهم كل من الكويت والبحرين والمغرب وتونس، بتصنيف مخاطر سياسية معتدلة (ما بين 60% و69.9%)، ثم حصلت الأردن ومصر وليبيا والعراق ولبنان والجزائر على تصنيف مخاطر سياسية مرتفعة (ما بين 50% و 59.9%)، في حين صُنفت 4 دول عربية أخرى على انها ذو مخاطر سياسية مرتفعة جدا بنهاية 2021.
- حافظ الأردن فقط على استقراره في مؤشر المخاطر السياسية بنهاية عام 2021، كما انخفضت المخاطر السياسية في 7 دول في مقابل ارتفاعها في الدول العشر المتبقية.

10 دول عربية حققت قيماً أعلى من المتوسط العربي في مؤشر PRS للمخاطر السياسية بنهاية عام 2021

وضع الدول العربية في مؤشر PRS للمخاطر السياسية

PRS - Political Risk Ratings of Arab Countries

Rank Dec 2021	Country	Change /التغير	Dec-21	Jan-21	الدولة	الترتيب ديسمبر 2021
1	UAE	3.0	77.5	74.5	الامارات	1
2	Saudi Arabia	0.5	72.5	72.0	السعودية	2
3	Oman	0.5	71.5	71.0	سلطنة عمان	3
4	Qatar	(0.5)	70.5	71.0	قطر	4
5	Kuwait	(0.5)	67.5	68.0	الكويت	5
6	Bahrain	0.5	65.5	65.0	البحرين	6
7	Morocco	(0.5)	62.5	63.0	المغرب	7
8	Tunisia	(1.0)	62.0	63.0	تونس	8
9	Jordan	0.0	59.0	59.0	الأردن	9
10	Egypt	1.0	58.0	57.0	مصر	10
11	Libya	(1.0)	53.5	54.5	ليبيا	11
12	Iraq	4.0	53.0	49.0	العراق	12
13	Lebanon	2.0	52.0	50.0	لبنان	13
14	Algeria	(1.0)	51.5	52.5	الجزائر	14
15	Syria	(1.5)	45.5	47.0	سوريا	15
16	Yemen	(0.5)	42.0	42.5	اليمن	16
17	Sudan	(3.0)	39.5	42.5	السودان	17
18	Somalia	(1.5)	36.0	37.5	الصومال	18
Average		0.0	57.8	57.7	المتوسط	

تقوم مجموعة PRS بتوفير مؤشر للمخاطر السياسية لتقييم الاستقرار السياسي للدول على أساس مقارن. من خلال حساب نقاط الخطر للمكونات الفرعية للمؤشر وعددها 12 مكوناً وهي: استقرار الحكومة، وتدخل الجيش في السياسة، والأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية والتوترات الدينية ووضع الاستثمار، وسيادة القانون والنظام، والصراع الداخلي، والتوترات العرقية، والصراع الخارجي، والمساءلة والديمقراطية، والفساد، والبيروقراطية.

Source: PRS Group

المتوسط العربي في مؤشر المخاطر السياسية لمجموعة PRS شهد تحسناً طفيفاً بنهاية عام 2021

0.0% to 49.9 %	Very High Risk
50.0% to59.0%	High Risk
60.0% to 69.9%	Moderate Risk
70.0% to 79.9%	Low Risk
80.0% or more	Very Low Risk

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية

مؤشر المخاطر المالية وفق مجموعة PRS

- وفقا لمؤشر المخاطر المالية لمجموعة PRS، شهد المتوسط العربي تراجعاً بنهاية عام 2021 ليبلغ 36.1 % على مستوى تصنيف المخاطر المالية المنخفضة .وحققت 12 دولة عربية قيمة أعلى من المتوسط العربي في مؤشرPRS للمخاطر المالية .
- شهدت 6 دول عربية تحسناً في مؤشر المخاطر المالية، مقابل استقراره في 4 دول ، وتراجعه في 8 دول أخرى بنهاية عام 2021.
- حلت 5 دول عربية وهي السعودية والجزائر والكويت وقطر والعراق ضمن أفضل تصنيف للمخاطر المالية عالمياً بتجاوز قيمة المؤشر حاجز الـ 40% مما يعني وجود مخاطر مالية منخفضة جدا بنهاية عام 2021 .
- جاءت9 دول عربية في الفئة الثانية للتصنيف (35 %: 39.9%) بمستوى مخاطر مالية منخفضة تصدرتهم المغرب الامارات، وحلت تونس ولبنان في الفئة الثالثة من التصنيف بمستوى مخاطر مالية معتدلة .
- حلت دولتين عربيتين فقط في تصنيف المخاطر المالية المرتفعة وفق تصنيف PRS بنهاية 2021 .

المتوسط العربي ظل ضمن فئة تصنيف المخاطر المالية المنخفضة وفقا لمجموعة PRS بنهاية عام 2021

5 دول عربية ضمن أفضل فئة تصنيف للمخاطر المالية عالمياً بنهاية عام 2021

6 دول عربية شهدت تحسناً في مؤشر المخاطر المالية مقابل استقراره في 4 دول وتراجعه في 8 دول أخرى بنهاية عام 2021

وضع الدول العربية في مؤشر PRS للمخاطرالمالية

PRS - Financial Risk Ratings of Arab Countries

Rank Dec 2021	Country	التغير / Change	Dec-21	Jan-21	الدولة	الترتيب ديسمبر 2021
1	Saudi Arabia	3.5	45.5	42.0	السعودية	1
2	Algeria	2.0	43.0	41.0	الجزائر	2
3	Kuwait	0.0	41.5	41.5	الكويت	3
4	Qatar	0.0	40.0	40.0	قطر	4
4	Iraq	4.5	40.0	35.5	العراق	4
5	Morocco	0.5	39.5	39.0	المغرب	5
6	UAE	(1.0)	38.5	39.5	الامارات	6
7	Libya	3.5	38.0	34.5	ليبيا	7
8	Jordan	0.5	37.5	37.0	الأردن	8
8	Egypt	0.0	37.5	37.5	مصر	8
9	Oman	(0.5)	37.0	37.5	سلطنة عمان	9
10	Yemen	(0.5)	36.5	37.0	اليمن	10
11	Bahrain	0.0	35.5	35.5	البحرين	11
12	Somalia	(1.0)	35.0	36.0	الصومال	12
13	Tunisia	(1.0)	32.5	33.5	تونس	13
14	Lebanon	(1.5)	32.0	33.5	لبنان	14
15	Syria	(8.0)	26.0	34.0	سوريا	15
16	Sudan	(11.5)	14.0	25.5	السودان	16
Average		(0.6)	36.1	36.7	المتوسط	

ترصد مجموعة PRS المؤشر الفرعي للمخاطر المالية من خلال الاعتماد على مكونات أهمها إجمالي الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة كل من خدمة الدين والحساب الجاري الى صادرات السلع والخدمات، بجانب تغطية صافي السيولة الدولية للواردات، واستقرار سعر الصرف والنسبة المئوية للتغيير فيه.

0.0% to 24.5%	Very High Risk
25.0% to 29.9%	High Risk
30.0% to 34.9%	Moderate Risk
35.0% to 39.9%	Low Risk
40.0% or more	Very Low Risk

Source: PRS Group

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية

مؤشر المخاطر الاقتصادية وفق مجموعة PRS

- وفقا لمؤشر المخاطر الاقتصادية الصادر عن مجموعة PRS، ارتفع المتوسط العربي في المؤشر بنهاية عام 2021 ليبلغ 32.8 % لينتقل من مستوى تصنيف مخاطر اقتصادية مرتفعة جداً الى مستوى تصنيف مخاطر اقتصادية معتدلة.
- تحسن وضع جميع الدول العربية في هذا المؤشر، كنتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية بنهاية عام 2021، وتراجع حدة أزمة كوفيد19.
- حققت 11 دولة عربية قيمة أعلى من المتوسط العربي كما حلت 4 دول عربية في أفضل تصنيف للمخاطر الاقتصادية عالميا (مخاطر اقتصادية منخفضة جدا) بتجاوز قيمة المؤشر فيها حاجز الـ 40% بنهاية عام 2021، وهي قطر والامارات وليبيا والسعودية.
- جاءت العراق والكويت والبحرين وسلطنة عمان ضمن الفئة الثانية للتصنيف ذات بمخاطر اقتصادية منخفضة، تلتها 6 دول عربية ضمن فئة المخاطر المعتدلة، في حين حلت 4 دول عربية في مستوى المخاطر الاقتصادية المرتفعة بنهاية 2021.
- حققت ليبيا والسعودية قفزة كبيرة بنهاية عام 2021 بالانتقال الى تصنيف المخاطر الاقتصادية المنخفضة جدا.

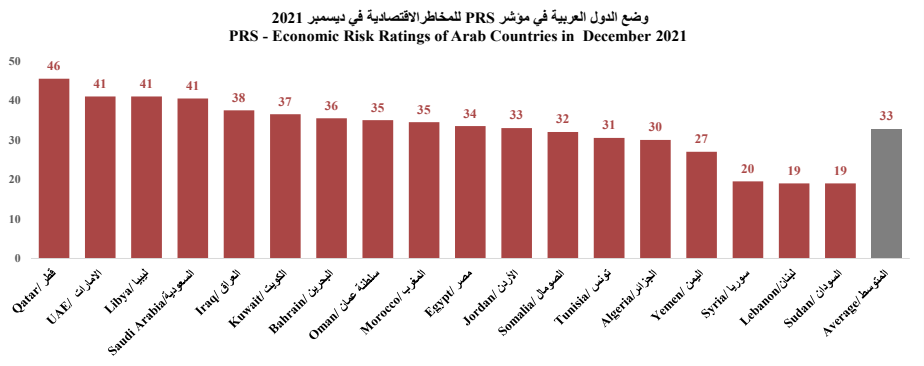

وضع الدول العربية في مؤشرPRS للمخاطرالاقتصادية

PRS - Economic Risk Ratings of Arab Countries

Rank Dec 2021	Country	التغير Change	Dec-21	Jan-21	الدولة	الترتيب ديسمبر 2021
1	Qatar	13.5	45.5	32.0	قطر	1
2	UAE	0.5	41.0	40.5	الامارات	2
2	Libya	22.0	41.0	19.0	ليبيا	2
3	Saudi Arabia	15.5	40.5	25.0	السعودية	3
4	Iraq	16.5	37.5	21.0	العراق	4
5	Kuwait	2.0	36.5	34.5	الكويت	5
6	Bahrain	10.5	35.5	25.0	البحرين	6
7	Oman	11.5	35.0	23.5	سلطنة عمان	7
8	Morocco	10.5	34.5	24.0	المغرب	8
9	Egypt	3.0	33.5	30.5	مصر	9
10	Jordan	6.0	33.0	27.0	الأردن	10
11	Somalia	4.5	32.0	27.5	الصومال	11
12	Tunisia	10.5	30.5	20.0	تونس	12
13	Algeria	10.0	30.0	20.0	الجزائر	13
14	Yemen	6.5	27.0	20.5	اليمن	14
15	Syria	7.0	19.5	12.5	سوريا	15
16	Lebanon	2.0	19.0	17.0	لبنان	16
16	Sudan	8.5	19.0	10.5	السودان	16
	Average	8.9	32.8	23.9	المتوسط	

11 دولة عربية حققت قيمة أعلى من المتوسط العربي في مؤشر PRS للمخاطر الاقتصادية بنهاية عام 2021

0.0% to 24.5%	Very High Risk
25.0% to 29.9%	High Risk
30.0% to 34.9%	Moderate Risk
35.0% to 39.9%	Low Risk
40.0% or more	Very Low Risk

تقوم مجموعة PRS بإعداد تصنيف المخاطر الاقتصادية لتقييم نقاط القوة والضعف الاقتصادية للدولة من خلال مجموعة من المكونات هي: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم السنوي، ورصيد الميزانية كنسبة من الناتج، ورصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج.

Source: PRS Group

المصدر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية

مؤشر إيلير هيرميس لمخاطر الدول (Euler Hermes Risk Index)

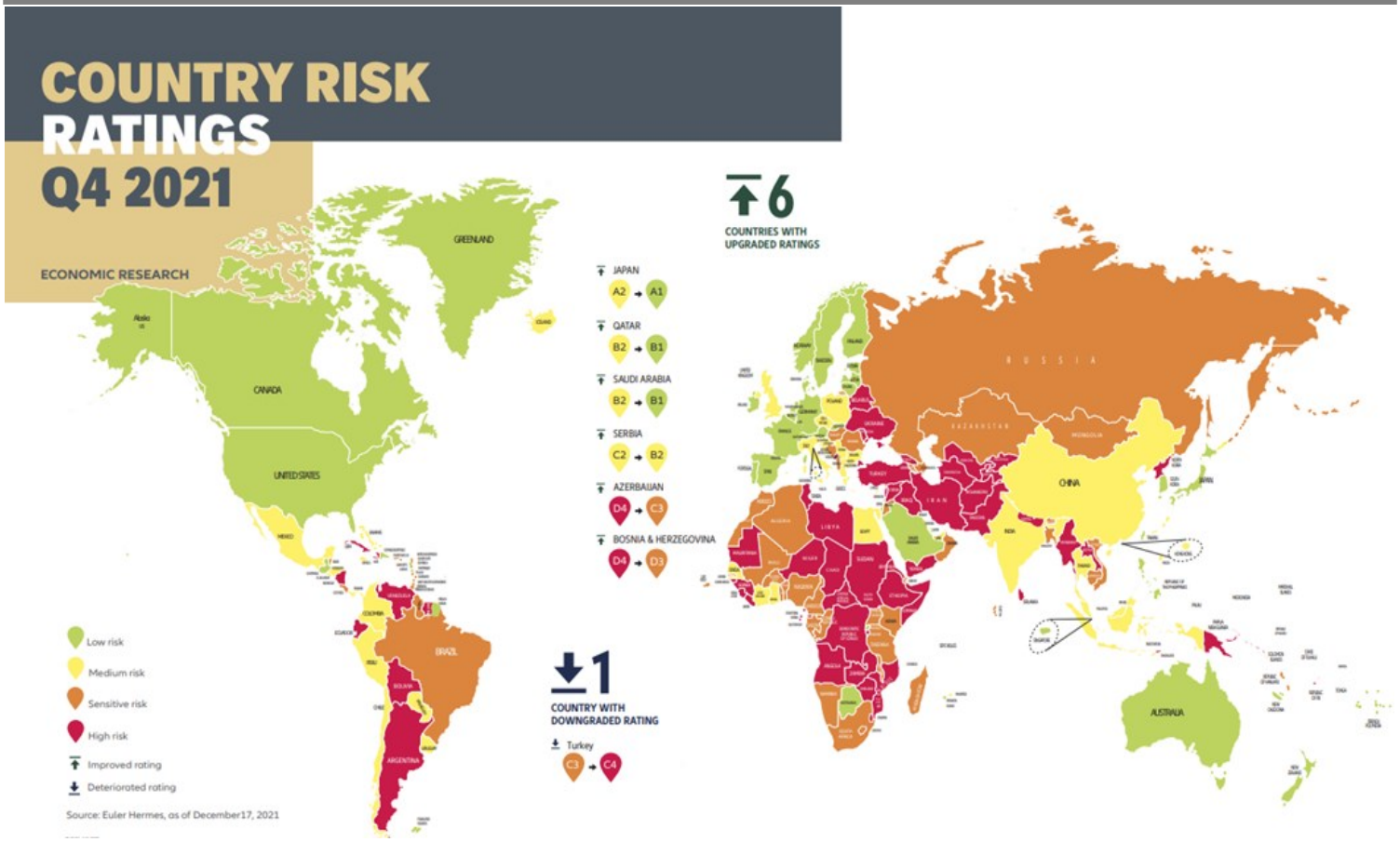

يوفر تصنيف مخاطر الدول المقدم من قبل شركة إيلير هيرميس قياساً لمخاطر عدم قدرة الشركات على السداد في بلد معين، ويرجع هذا الخطر إلى ظروف أو أحداث خارجة عن سيطرة تلك الشركات. ويتكون التقييم العام من عنصرين:

1. **درجة الدولة**: يقيس التصنيف متوسط الأجل أي الاختلالات الاقتصادية وجودة مناخ الأعمال واحتمالية المخاطر السياسية، وينقسم الى 6 مستويات تتراوح من AA اقل درجة خطورة إلى D (أعلى درجة خطورة) ويتكون من 3 مكونات:

- الاداء الاقتصادي الكلي (ME): ويعتمد على تحليل هيكل الاقتصاد والميزانية والسياسة النقدية والمديونية والتوازن الخارجي واستقرار النظام المصرفي والقدرة على الاستجابة بفعالية لنقاط الضعف.
- هيكل بيئة الأعمال (SBE): يقيس تصورات الإطار التنظيمي والقانوني، ومكافحة الفساد وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال.
- تصنيف المخاطر السياسية (P): بناءً على تحليل آليات نقل وتركيز السلطة، وفعالية صنع السياسات، واستقلال المؤسسات والتماسك الاجتماعي والعلاقات الدولية.

2. **مستوى مخاطر الدولة :** تصنيف قصير الأجل يحدد التهديدات الأكثر إلحاحًا على مقياس من أربعة مستويات يبدأ من 1 ويعني أقل درجة خطورة إلى 4 ويعني أعلى درجة خطورة من خلال التركيز على اتجاهات الناتج ومؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة ما بين 6 و12 شهراً المقبلة وخصوصا التي يمكن ان تؤدي الى أزمة مالية تعطل التدفقات المالية ويتكون من عنصرين:

- مؤشر التدفقات المالية (FFI): يقيس مخاطر التمويل قصير الأجل في الاقتصاد والتي يمكن ان تؤثر على قدرة الشركات التجارية على السداد.
- مؤشر المخاطر الدورية (CRI): يقيس الاضطرابات قصيرة المدى في الطلب، وكذلك الاقتصاد الكلي وتوقعات الإعسار.

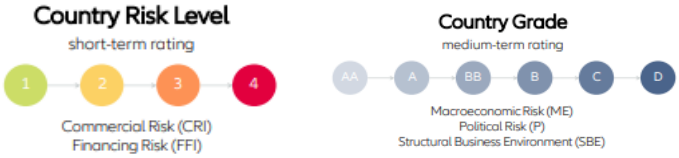

المصدر: شركة إيلير هيرميس

Source: Euler Hermes Company

مؤشر إيلير هيرميس لمخاطر الدول (Euler Hermes Risk Index)

EULER HERMES

- على صعيد التصنيف متوسط الأجل للدول وفق الاختلالات الاقتصادية وجودة مناخ الأعمال واحتمالية المخاطر السياسية، لم تحظ أي دولة عربية بتصنيف AA او A الأقل خطورة بين عامي 2020 و2021.
- حصلت الدول العربية الخمسة الأولى وهي الإمارات والكويت والسعودية وقطر والمغرب على تصنيف B بدرجاته المختلفة.
- حازت مصر والبحرين والأردن وسلطنة عمان والجزائر وتونس على تصنيف C بدرجاته المختلفة، وعلى الجانب الآخر حصلت 10 دول عربية أخرى على تصنيف D بدرجاته المختلفة في المخاطر السياسية والاقتصادية وبيئة الأعمال .
- استقرت الإمارات في الصدارة بتصنيف BB باعتبارها الأقل عربيا في المخاطر المتوسطة المدى بين عامي 2020 و2021، تلتها كل من الكويت والسعودية وقطر والمغرب في المرتبة الثانية بتصنيف B.
- على صعيد تصنيف مخاطر الدولة في المدى القصير والتي تتعلق بمدى قدرة الشركات على السداد وتوقعات التعثر والاعسار، حلت كل من السعودية والكويت وقطر في المرتبة الأولى عربياً (1) بمستوى مخاطر تجارية منخفض، تلتها مصر والامارات في المرتبة الثانية بتصنيف (2) متوسط الخطورة.
- جاءت 5 دول عربية في المستوى الثالث لمخاطر تعثر الشركات ومخاطر التمويل قصير الأجل هي البحرين والأردن وسلطنة عمان والجزائر وجيبوتي بتصنيف (3)، في حين حلت 10 دول في مستوى (4) مرتفع المخاطر.
- بوجه عام، في المديين المتوسط والقصير استقر تصنيف 17 دولة عربية وفق مؤشر ايليرهيرمس للمخاطر في مقابل 4 دول شهدت تحسناً على مستوى مخاطر عدم السداد في الأجل القصير، هي السعودية وقطر والجزائر وجيبوتي.

17 دولة عربية استقر تصنيفها وفق مؤشر ايليرهيرمس للمخاطر في المديين القصير والمتوسط خلال عام 2021

أحرزت كل من السعودية وقطر والجزائر وجيبوتي تقدماً في مؤشر مخاطر عدم السداد خلال عام 2021

وضع الدول العربية في مؤشر إيليرهيرميس للمخاطر

Ranking of Arab countries in Eller Hermes Risk Index

Rank 2021	Country	التغير / Change	ترتيب/ Rating 2021	ترتيب/ Rating 2020	الدولة	الترتيب 2021
1	UAE	–	BB2	BB2	الإمارات	1
2	Kuwait	–	B1	B1	الكويت	2
2	Saudi Arabia	↑	B1	B2	السعودية	2
2	Qatar	↑	B1	B2	قطر	2
3	Morocco	–	B3	B3	المغرب	3
4	Egypt	–	C2	C2	مصر	4
5	Bahrain	–	C3	C3	البحرين	5
5	Jordan	–	C3	C3	الأردن	5
5	Oman	–	C3	C3	سلطنة عمان	5
5	Algeria	↑	C3	C4	الجزائر	5
6	Tunisia	–	C4	C4	تونس	6
7	Djibouti	↑	D3	D4	جيبوتي	7
8	Comoros	–	D4	D4	جزر القمر	8
8	Iraq	–	D4	D4	العراق	8
8	Lebanon	–	D4	D4	لبنان	8
8	Libya	–	D4	D4	ليبيا	8
8	Mauritania	–	D4	D4	موريتانيا	8
8	Somalia	–	D4	D4	الصومال	8
8	Sudan	–	D4	D4	السودان	8
8	Syria	–	D4	D4	سوريا	8
8	Yemen	–	D4	D4	اليمن	8

المصدر: شركة إيلير هيرمس

Source: Euler Hermes Company

مؤشر كوفاس لمخاطر الدول (Coface Country Risk Index)

13 دولة عربية شهدت استقراراً في مخاطر ائتمان الشركات في المعاملات التجارية قصيرة الأجل عام 2021

- على صعيد وضع الدول العربية في مؤشر كوفاس لمخاطر الدول، ومن إجمالي 19 دولة عربية مدرجة في المؤشر استقر ترتيب 13 دولة عند نفس المستوى لعام 2020، في حين تحسن تصنيف 5 دول هي الامارات والسعودية ومصر والجزائر وموريتانيا، وفي المقابل تراجع تصنيف لبنان فقط خلال عام 2021.
- تصدرت الامارات مقدمة الدول العربية في هذا التصنيف وحازت على A3 بقدرة كافية على سداد الديون والالتزامات قصيرة الأجل ، تلتها قطر والكويت في المرتبة الثانية بتصنيف A4 بقدرة معقولة على سداد الديون
- حازت كل من المغرب والسعودية ومصر على تصنيف B، بمعنى أن متوسط احتمال تعثر الشركات في الدولة عن السداد مرتفع قليلا.
- حازت كل من الأردن، وتونس، وجيبوتي، وسلطنة عمان والجزائر وموريتانيا على تصنيف C، أي أن الآفاق الاقتصادية والمالية غير مؤكدة واحتمالية تعثر الشركات مرتفع.
- حازت كل من لبنان والبحرين على تصنيف D أي أن الآفاق الاقتصادية والمالية غير مؤكدة واحتمالية تعثر الشركات مرتفع جداً.
- فيما حازت 5 دول عربية على تصنيف E، مما يعني أن الآفاق الاقتصادية والمالية غير مؤكدة للغاية بجانب مناخ مؤسسي وتجاري شديد الصعوبة.

5 دول عربية تحرز تقدماً في مؤشر كوفاس لمخاطر الدول في مقابل تراجع لبنان خلال عام 2021

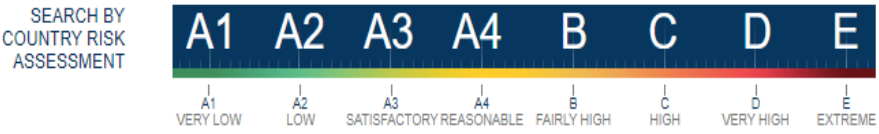

وضع الدول العربية في مؤشر كوفاس للمخاطر

Arab Countries' Ranking in Coface Country Risk Index

Rank 2021	Country	التغير / Change	ترتيب/ Rank 2021	ترتيب/ Rank 2020	الدولة	الترتيب 2021
1	UAE	↑	A3	A4	الإمارات	1
2	Qatar	–	A4	A4	قطر	2
2	Kuwait	–	A4	A4	الكويت	2
3	Morocco	–	B	B	المغرب	3
3	Saudi Arabia	↑	B	C	السعودية	3
3	Egypt	↑	B	C	مصر	3
4	Jordan	–	C	C	الأردن	4
4	Tunisia	–	C	C	تونس	4
4	Djibouti	–	C	C	جيبوتي	4
4	Oman	–	C	C	سلطنة عمان	4
4	Algeria	↑	C	D	الجزائر	4
4	Mauritania	↑	C	D	موريتانيا	4
5	Lebanon	↓	D	C	لبنان	5
5	Bahrain	–	D	D	البحرين	5
6	Sudan	–	E	E	السودان	6
6	Iraq	–	E	E	العراق	6
6	Yemen	–	E	E	اليمن	6
6	Syria	–	E	E	سوريا	6
6	Libya	–	E	E	ليبيا	6

يهدف تقييم كوفاس لمخاطر الدول الى تقييم متوسط مخاطر ائتمان الشركات وتعثر الأعمال في 161 دولة حول العالم في المعاملات التجارية قصيرة الأجل، وكذلك تقييما للجودة الشاملة لبيئة الأعمال في الدولة التي ترغب في تصدير السلع أو الخدمات إليها، وذلك بالاعتماد على بيانات الاقتصاد الكلي والبيانات المالية والسياسية وتجربة كوفاس في الدولة (تجربة الدفع لشركة كوفاس) وتقييمات مناخ الأعمال التي تنتجها المنظمات الدولية. يصدر المؤشر تصنيفه من 8 مستويات. بالترتيب التصاعدي للمخاطر من A1 و A2 و A3 و A4 و B و C و D و E.

المصدر: شركة كوفاس

Source: Coface Company

مؤشر كوفاس للمخاطر التجارية وفقا للقطاع (Coface Business Risk Index by Sector)

- على صعيد تقييم كوفاس لمخاطر القطاعات في منطقة الشرق الوسط وتركيا، لم يحظ أي قطاع مدرج في التقييم على مستوى مخاطر منخفضة خلال عام 2021 .
- حلت 3 قطاعات في منطقة الشرق الأوسط ضمن فئة المخاطر المتوسطة في الأعمال التجارية خلال عام 2021، وهي قطاع المواد الكيميائية وقطاع الأدوية وقطاع المنتجات الورقية.
- جاءت 9 قطاعات ضمن فئة المخاطر المرتفعة خلال عام 2021، وهي قطاع المنتجات الزراعية وقطاع السيارات والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعادن وقطاع التجزئة وقطاع المنسوجات والملابس والمواصلات والمنتجات الخشبية.
- حاز قطاع البناء فقط على تصنيف مخاطر مرتفعة جدا خلال عامي 2020 و2021. وقد أرجعت شركة كوفاس ارتفاع مستوى المخاطر في العديد من القطاعات لجائحة كوفيد والتي اضطربت على أثرها سلسلة التوريد العالمية. وأثرت في البداية على صناعة السيارات، ثم انتشرت صعوبات التوريد في معظم قطاعي التصنيع والبناء، بالإضافة الى ارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة جمود العرض والتوترات الجيوسياسية.
- شهدت قطاعات المواد الكيميائية والمنتجات الورقية والمعادن تحسناً خلال عام 2021، في مقابل استقرار المخاطر في باقي القطاعات دون تغيير مقارنة بعام 2020.

قطاعات المواد الكيميائية والمنتجات الورقية والمعادن شهدت تحسناً في تقييم المخاطر القطاعية لكوفاس خلال عام 2021

تقييم كوفاس لمخاطر القطاعات في منطقة الشرق الأوسط خلال عامي 2020 و2021

COFACE Sector Risk Assessment in the Middle East During 2020 - 2021

Rank 2021	Country	التغير / Change	2021	2020	القطاع	ترتيب 2021
1	Chemical	↑	مخاطرة متوسطة/ Medium risk	مخاطر مرتفعة/ High Risk	المواد الكيميائية	1
1	Paper	↑	مخاطرة متوسطة/ Medium risk	مخاطر مرتفعة/ High Risk	المنتجات الورقية	1
1	Pharmaceuticals	=	مخاطرة متوسطة/ Medium risk	مخاطرة متوسطة/ Medium risk	الأدوية	1
2	Agri-food	=	مخاطر مرتفعة/ High Risk	مخاطر مرتفعة/ High Risk	المنتجات الزراعية	2
2	Automotive	=	مخاطر مرتفعة/ High Risk	مخاطر مرتفعة/ High Risk	السيارات	2
2	Energy	=	مخاطر مرتفعة/ High Risk	مخاطر مرتفعة/ High Risk	الطاقة	2
2	ICT*	=	مخاطر مرتفعة/ High Risk	مخاطر مرتفعة/ High Risk	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2
2	Metals	↑	مخاطر مرتفعة/ High Risk	مخاطر مرتفعة جدا/ Very High Risk	المعادن	2
2	Retail	=	مخاطر مرتفعة/ High Risk	مخاطر مرتفعة/ High Risk	تجارة التجزئة	2
2	Textile-Clothing	=	مخاطر مرتفعة/ High Risk	مخاطر مرتفعة/ High Risk	قطاعي المنسوجات والملابس	2
2	Transport	=	مخاطر مرتفعة/ High Risk	مخاطر مرتفعة/ High Risk	المواصلات	2
2	Wood	=	مخاطر مرتفعة/ High Risk	مخاطر مرتفعة/ High Risk	المنتجات الخشبية	2
3	Construction	=	مخاطر مرتفعة جدا/ Very High Risk	مخاطر مرتفعة جدا/ Very High Risk	البناء	3

كل ثلاثة أشهر ، تستعرض Coface تقييمات 13 قطاعًا في 28 دولة (تمثل حوالي 88٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) في 6 مناطق رئيسية في العالم. من أجل تقييم هذه المخاطر، وتستند إلى ثلاث ركائز وثمانية معايير، الركيزة الأولى تتعلق بخبرة Coface في جميع أنحاء العالم والثانية تتعلق بالتنبؤات بالبيانات المالية. الركيزة الأخيرة تجمع المعايير الرئيسية مثل توقعات الأسعار والمخاطر المرتبطة بالتغيرات الهيكلية وغيرها.

Source: Coface Company

المصدر: شركة كوفاس

مؤشر كريديندو للمخاطر السياسية قصيرة الأجل في معاملات التصدير

- على صعيد مؤشر كريديندو للمخاطر السياسية قصيرة الأجل في معاملات التصدير، شهد المتوسط العربي تراجعاً طفيفا ليصل الى 4.5 درجات عام 2021 (مما يعني تحسن الوضع بانخفاض طفيف في مستوى المخاطر).
- حازت 11 دولة عربية على مستوى تصنيف أفضل من المتوسط العربي بنهاية عام 2021. حافظت الكويت على تصدرها المرتبة الأولى على مستوى المخاطر السياسية قصيرة الأجل في معاملات التصدير عبر الحدود خلال عام 2021 بتصنيف (1).
- حلت كل من الامارات وقطر والسعودية والمغرب في المرتبة الثانية بتصنيف (2)، وجاءت كل من الجزائر وجيبوتي في المرتبة الثالثة عربيا بحصولهما على تصنيف (3)
- حلت سلطنة عمان والبحرين ومصر وموريتانيا في المرتبة الرابعة عربيا بتصنيف (4)، وحصلت دولتين على تصنيف (5)، وحصلت العراق على تصنيف (6) في حين حلت 7 دول في مستوى التصنيف (7) .
- شهدت سلطنة عمان وموريتانيا تراجعاً في مستوى المخاطر السياسية قصيرة الأجل في معاملات التصدير بالانتقال الى المستوى (4) بنهاية عام 2021، في حين لم يتغير وضع 18 دولة عربية الأخرى في المؤشر .

المتوسط العربي شهد تحسناً طفيفا في المخاطر السياسية قصيرة الأجل في معاملات التصدير بنهاية عام 2021

سلطنة عمان وموريتانيا شهدا تحسناً في المخاطر السياسية قصيرة الأجل في معاملات التصدير بنهاية عام 2021

وضع الدول العربية في مؤشركريدندو للمخاطرالسياسية قصيرة الأجل لمعاملات التصدير

Rank of Arab Countries in Credendo Short Term Political Risk Index in Export Trasactions

Rank Dec 2021	Country	التغير / Change		الترتيب/ Rating 12/21	الترتيب/ Rating 2/21	الدولة	الترتيب ديسمبر 2021
1	Kuwait	—	0	1	1	الكويت	1
2	UAE	—	0	2	2	الإمارات	2
2	Qatar	—	0	2	2	قطر	2
2	Morocco	—	0	2	2	المغرب	2
2	Saudi Arabia	—	0	2	2	السعودية	2
3	Algeria	—	0	3	3	الجزائر	3
3	Djibouti	—	0	3	3	جيبوتي	3
4	Oman	↑	(1)	4	5	سلطنة عمان	4
4	Bahrain	—	0	4	4	البحرين	4
4	Egypt	—	0	4	4	مصر	4
4	Mauritania	↑	(1)	4	5	موريتانيا	4
5	Jordan	—	0	5	5	الأردن	5
5	Tunisia	—	0	5	5	تونس	5
6	Iraq	—	0	6	6	العراق	6
7	Lebanon	—	0	7	7	لبنان	7
7	Sudan	—	0	7	7	السودان	7
7	Yemen	—	0	7	7	اليمن	7
7	Somalia	—	0	7	7	الصومال	7
7	Libya	—	0	7	7	ليبيا	7
7	Syria	—	0	7	7	سوريا	7
Average		↑	(0)	4.5	4.6	المتوسط	

مجموعة كريديندو هي مجموعة تأمين ائتماني أوروبية موجودة في جميع أنحاء القارة الأوروبية وتنشط في جميع قطاعات الائتمان التجاري والتأمين ضد المخاطر السياسية، وتوفر مجموعة من المنتجات التي تغطي المخاطر في جميع أنحاء العالم. ويقيس مؤشر المخاطر السياسية في معاملات التصدير على المدى القصير احتمالية وجود مخاطر ناجمة عن الأحداث السياسية المرتبطة بالمعاملات عبر الحدود خلال عام واحد، من خلال نموذج كمي يركز بشكل أساسي على تطور حالة السيولة في الدول. والهدف من ذلك هو تقييم قدرة الدولة على الوفاء بالتزامات الدفع قصيرة الأجل. من خلال متابعة مؤشرات قياسية للسيولة، واحتياطيات النقد الأجنبي، ورصيد الحساب الجاري. كما يؤخذ في الاعتبار الوضع السياسي قصير الأمد المحفوف بالمخاطر (مثل الحرب أو الحظر) أو أي عوامل أخرى ذات صلة. يتم تصنيف الدول إلى سبع فئات (من 1 إلى 7) تشمل الفئة 1 الدول التي تعتبر الأدنى خطورة وتضم الفئة 7 الدول الأعلى خطورة نتيجة الأحداث السياسية وتتم مراجعة التصنيفات على أساس منتظم.

LOW RISK — HIGH RISK

Source: Credendo Credit Insurance Group

المصدر: مجموعة كريديندو لتأمين الائتمان

مؤشر كريديندو للمخاطر التجارية في معاملات التصدير

- على صعيد مؤشر كريديندو للمخاطر التجارية في معاملات التصدير لم تحظ أي دولة عربية بتصنيف A الأقل خطورة أوB متوسط الخطورة.
- حازت 20 دولة عربية على تصنيف C الأعلى في المخاطر التجارية في معاملات التصدير وفق لمجموعة كريديندو خلال عام 2021، رغم التباين فيما بينها في القدرة على السداد، وكذلك الأوضاع الاقتصادية والمالية.
- في نهاية عام 2019، تم إدراج أكثر من 40% من الدول في هذه الفئة C وفي المقام الأول الدول النامية، ثم اتخذت هذه الحصة أبعادًا غير مسبوقة في عام 2020 عندما ارتفعت إلى 95% بسبب الصدمة الاقتصادية العالمية لجائحة كوفيد 19.

استحداث مؤشر جديد لبيئة الأعمال بالنسبة لمعاملات التصدير

- تعتزم مجموعة كريديندو وقف العمل بنظام تقييم المخاطر التجارية لمعاملات التصدير المحدود بثلاثة مستويات فقط (A-B-C) والذي يمثل عقبة في دقة تقييم الدول المختلفة، ولا سيما وانه من غير المنطقي ان يتم تصنيف غالبية دول العالم في أعلى فئة للمخاطر في المستوى C ومع ذلك، ستواصل خلال الفترة الانتقالية نشر النتائج مع تنفيذ التعديلات بشكل تدريجي
- في المقابل تعمل المجموعة على استحداث مؤشر تقييم مخاطر جديد أكثر شمولا ودقة وأوسع نطاقا لبيئة الأعمال بالنسبة لمعاملات التصدير. مكوناً من سبع فئات تتراوح من A إلى G، حيث يكون Aهو الأقل خطورة و G هو الأعلى خطورة.

استقرار تصنيف الدول العربية في مؤشركريديندو للمخاطر التجارية في معاملات التصدير خلال عام 2021

وضع الدول العربية في مؤشركريدندو للمخاطر التجارية في التصدير

Rank of Arab Countries in Credendo Commercial Risk Index in Export Transactions

S	Country	التغير / Change	الترتيب/ Rating 12/21	الترتيب/ Rating 2/21	الدولة	م
1	Algeria	—	C	C	الجزائر	1
2	Bahrain	—	C	C	البحرين	2
3	Djibouti	—	C	C	جيبوتي	3
4	Egypt	—	C	C	مصر	4
5	Iraq	—	C	C	العراق	5
6	Jordan	—	C	C	الأردن	6
7	Kuwait	—	C	C	الكويت	7
8	Lebanon	—	C	C	لبنان	8
9	Libya	—	C	C	ليبيا	9
10	Mauritania	—	C	C	موريتانيا	10
11	Morocco	—	C	C	المغرب	11
12	Oman	—	C	C	سلطنة عمان	12
13	Qatar	—	C	C	قطر	13
14	Saudi Arabia	—	C	C	السعودية	14
15	Somalia	—	C	C	الصومال	15
16	Sudan	—	C	C	السودان	16
17	Syria	—	C	C	سوريا	17
18	Tunisia	—	C	C	تونس	18
19	UAE	—	C	C	الإمارات	19
20	Yemen	—	C	C	اليمن	20

يقيس مؤشر كريديندو للمخاطر التجارية في معاملات التصدير عوامل مخاطر الدولة التي تؤثر فقط على مخاطر التخلف عن السداد للمدينين، وبالتالي تستبعد المخاطر السياسية. ويتم تصنيف البلدان على مقياس مخاطر من 3 فئات يتراوح من A الأقل خطورة إلى C الأعلى خطورة.

يتضمن التصنيف المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تؤثر في القدرة على السداد مثل التقلبات في أسعار الصرف وتكاليف التمويل المحلية، والدورة الاقتصادية، ومؤشرات مثل الفساد وجودة النظام القانوني.

المصدر: مجموعة كريديندو لتأمين الائتمان

Source: Credendo Credit Insurance Group

مؤشر كريدندو لمخاطر المصادرة والإجراءات الحكومية في الاستثمار

- على صعيد وضع الدول العربية مؤشر كريديندو لمخاطر المصادرة والاجراءات الحكومية في الاستثمار المباشر بنهاية عام 2021، شهد المتوسط العربي استقراراً في المؤشر عند (4.6) درجات بنهاية 2021، ، وحازت 10 دول عربية على تصنيف أفضل من المتوسط العربي، (أقل في مستوى المخاطر وفقا للمؤشر) .
- لم تحظ أي دولة عربية بتصنيف (1) الأقل خطورة في نزع الملكية والمصادرة والاجراءات الحكومية في الاستثمار المباشر بنهاية عام 2021.
- تصدرت كل من الإمارات وسلطنة عمان المرتبة الأولى عربياً في المؤشر وحازتا على تصنيف (2) منخفض الخطورة في المصادرات ونزع الملكية .
- حازت 5 دول عربية (وهي قطر والمغرب والأردن وتونس والبحرين) على تصنيف (3) متوسط الخطورة في أعمال المصادرة ونزع الملكية وكذلك التغير في النظام القانوني أو الحظر أو حدوث أي تغير سلبي تجاه الاستثمارات الأجنبية.
- ظل تصنيف الدول العربية العشرين في مؤشركريديندو لمخاطر المصادرة والاجراءات الحكومية في الاستثمار المباشر دون تغيير خلال عام 2021.

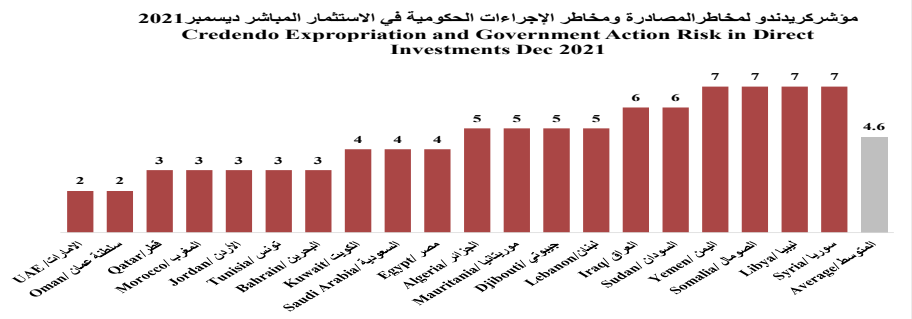

وضع الدول العربية في مؤشركريدندو لمخاطرالمصادرة ومخاطر الإجراءات الحكومية في الاستثمار المباشر

Arab Countries in Credendo Expropriation and Government Action Risk Index in Direct Investments

Rank Dec-2021	Country	التغير / Change		الترتيب/ Rating 12/21	الترتيب/ Rating 2/21	الدولة	الترتيب ديسمبر 2021
1	UAE		0	2	2	الإمارات	1
1	Oman		0	2	2	سلطنة عمان	1
2	Qatar		0	3	3	قطر	2
2	Morocco		0	3	3	المغرب	2
2	Jordan		0	3	3	الأردن	2
2	Tunisia		0	3	3	تونس	2
2	Bahrain		0	3	3	البحرين	2
3	Kuwait		0	4	4	الكويت	3
3	Saudi Arabia		0	4	4	السعودية	3
3	Egypt		0	4	4	مصر	3
4	Algeria		0	5	5	الجزائر	4
4	Mauritania		0	5	5	موريتانيا	4
4	Djibouti		0	5	5	جيبوتي	4
4	Lebanon		0	5	5	لبنان	4
5	Iraq		0	6	6	العراق	5
5	Sudan		0	6	6	السودان	5
6	Yemen		0	7	7	اليمن	6
6	Somalia		0	7	7	الصومال	6
6	Libya		0	7	7	ليبيا	6
6	Syria		0	7	7	سوريا	6
	Average		0	4.6	4.6	المتوسط	

استقرار تصنيف الدول العربية في مؤشركريديندو لمخاطر المصادرة والإجراءات الحكومية في الاستثمار المباشر خلال عام 2021

في إطار تقييم المخاطر المتعلقة بالاستثمارات في الخارج ، تأخذ مجموعة كريديندو أيضًا في الاعتبار الأحداث السياسية والمخاطر المندمجة لتصنيف الدولة وهي نزع الملكية (المصادرة)، والعنف السياسي وعدم تحويل العملة وقيودها.في هذا الصدد، تشمل مخاطر المصادرة جميع الإجراءات التمييزية التي تتخذها الحكومة المضيفة والتي تحرم المستثمر من استثماره دون أي تعويض مناسب بهدف تحليل مخاطر نزع الملكية، ويتم تضمين أحداث الحظر وتغيير النظام (القانوني) والحرمان من العدالة.

من أجل تقييم مخاطر نزع الملكية تقوم مجموعة كريديندو بتقييم المخاطر المرتبطة بنزع الملكية وكذلك تقييم عمل المؤسسات القانونية في الدولة المضيفة واحتمال حدوث تغيير سلبي في الموقف تجاه الاستثمارات الأجنبية.

LOW RISK — HIGH RISK

المصدر: مجموعة كريديندو لتأمين الائتمان

Source: Credendo Credit Insurance Group

مؤشر كريديندو لمخاطر وقيود تحويل العملة في الاستثمار المباشر

- شهد وضع الدول العربية في المتوسط تحسناً طفيفا في مؤشر كريديندو لمخاطر وقيود تحويل العملة في الاستثمار المباشر، بتراجع قيمة المؤشر الى 5.5 درجات بنهاية عام 2021، كنتيجة لتحسن وضع موريتانيا، في مقابل ثبات تصنيف باقي الدول العربية خلال عام 2021.
- حازت 6 دول عربية على تصنيف أفضل من المتوسط العربي خلال عام 2021، وتوزعت الدول العربية على 4 فئات للتصنيف بنهاية 2021، ولم تحظ أي منها بتصنيف (1) و(2) الأقل في مخاطر وقيود تحويل العملة في الاستثمارات المباشرة.
- حازت ثلاث دول عربية هي الامارات والكويت والسعودية على تصنيف (3) لمخاطر وقيود تحويل العملة بنهاية عام 2021، حيث تتميز تلك الدول بحرية اكبر ومخاطر أقل في تحويل المستثمر للعملة خارج كل منها مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى.
- حلت 3 دول عربية هي قطر والمغرب والجزائر في المرتبة الثانية عربياً وحازت على تصنيف (4) ثم جاءت مصر في المرتبة الثالثة عربياً وحازت على تصنيف (5) بالمؤشر.
- جاءت 6 دول عربية تشهد احداثا اقتصادية غير وسياسية في الرابعة عربياً ، حيث حازت على تصنف (6) وهو تصنيف مرتفع في مخاطر وقيود تحويل العملة في الاستثمارات المباشرة وفقا لمجموعة كريديندو.

المتوسط العربي شهد تحسناً طفيفا في مؤشر كريديندو لمخاطر وقيود تحويل العملة في الاستثمار المباشر بنهاية عام 2021

الإمارات والكويت والسعودية الأقل عربياً في مخاطر وقيود تحويل العملة للخارج في الاستثمارات المباشرة بنهاية 2021

وضع الدول العربية في مؤشركريدندو لمخاطر وقيود تحويل العملة في الاستثمارات المباشرة

Arab Countries in Credendo Currency Inconvertibility and Transfer Restriction Risk Index Direct Investments

Rank Dec-2021	Country	التغير / Change	الترتيب/ Rating 12/21	الترتيب/ Rating 2/21	الدولة	الترتيب ديسمبر 2021
1	UAE	0	3	3	الإمارات	1
1	Kuwait	0	3	3	الكويت	1
1	Saudi Arabia	0	3	3	السعودية	1
2	Qatar	0	4	4	قطر	2
2	Morocco	0	4	4	المغرب	2
2	Algeria	0	4	4	الجزائر	2
3	Egypt	0	5	5	مصر	3
4	Oman	0	6	6	سلطنة عمان	4
4	Jordan	0	6	6	الأردن	4
4	Tunisia	0	6	6	تونس	4
4	Bahrain	0	6	6	البحرين	4
4	Mauritania	(1)	6	7	موريتانيا	4
4	Iraq	0	6	6	العراق	4
5	Djibouti	0	7	7	جيبوتي	5
5	Lebanon	0	7	7	لبنان	5
5	Sudan	0	7	7	السودان	5
5	Yemen	0	7	7	اليمن	5
5	Somalia	0	7	7	الصومال	5
5	Libya	0	7	7	ليبيا	5
5	Syria	0	7	7	سوريا	5
Average		(0.1)	5.55	5.60	المتوسط	

وفق مجموعة كريديندو تشير مخاطر وقيود عدم إمكانية تحويل العملة إلى عدم القدرة على تحويل أي أموال متعلقة بالاستثمار إلى خارج الدولة المضيفة. ويعتمد تقييم عدم تحويل العملة ومخاطر تقييد التحويل في مؤشر كريديندو على نفس محركات المخاطر مثل تقييم المخاطر السياسية والمخاطر المتعلقة بالمعاملات التجارية متوسطة / طويلة الأجل.

LOW RISK — HIGH RISK

المصدر: مجموعة كريديندو لتأمين الائتمان

Source: Credendo Credit Insurance Group

مؤشر كريديندو لمخاطر العنف السياسي في الاستثمار المباشر

- استقر المتوسط العربي في مؤشر كريديندو لمخاطر العنف السياسي في الاستثمار المباشر عند مستوى (4.8) درجات بنهاية عام 2021، مما يعني مستوى مخاطر مرتفعا، وتوزعت الدول العربية على5 فئات للتصنيف بنهاية 2021، ولم تحظ أي منها بمستوى تصنيف (1) و(2) الأقل مخاطرة .
- حازت 12 دولة على تصنيف أفضل من المتوسط العربي بنهاية 2021.
- حازت ثلاث دول عربية هي الامارات والكويت وسلطنة عمان على تصنيف (3) في المؤشر بنهاية عام 2021، حيث تتميز بانخفاض مخاطر العنف السياسي تجاه الاستثمارات المباشرة مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى.
- حلت 9 دول في المرتبة الثانية عربياً وحازت على تصنيف (4)، ثم جاءت مصر في المرتبة الثالثة عربيا وحازت على تصنيف (5) بالمؤشر.
- حلت العراق ولبنان والسودان في المرتبة الرابعة عربيا بتصنيف (6) وهو تصنيف مرتفع في مخاطر العنف السياسي في الاستثمارات المباشرة.
- تحسن وضع البحرين مركزا وحازت على تصنيف (4) بنهاية عام 2021 في مقابل تراجع ترتيب المغرب فقط في هذا المؤشر الى تصنيف (4).

استقرار المتوسط العربي في مؤشر كريديندو لمخاطر العنف السياسي في الاستثمار المباشر دون تغيير بنهاية عام 2021

تحسن وضع البحرين في مؤشر كريديندو لمخاطر العنف السياسي في الاستثمار المباشر بنهاية 2021

وضع الدول العربية في مؤشركريدندو لمخاطر العنف السياسي في الاستثمار المباشر

Rank of Arab Countries in Credendo Political Violence Risk Index in Direct Investments

Rank Dec-2021	Country	التغير / Change	الترتيب/ Rating 12/21	الترتيب/ Rating 2/21	الدولة	الترتيب ديسمبر 2021
1	UAE	0	3	3	الإمارات	1
1	Kuwait	0	3	3	الكويت	1
1	Oman	0	3	3	سلطنة عمان	1
2	Saudi Arabia	0	4	4	السعودية	2
2	Qatar	0	4	4	قطر	2
2	Morocco	1	4	3	المغرب	2
2	Algeria	0	4	4	الجزائر	2
2	Jordan	0	4	4	الأردن	2
2	Tunisia	0	4	4	تونس	2
2	Bahrain	(1)	4	5	البحرين	2
2	Mauritania	0	4	4	موريتانيا	2
2	Djibouti	0	4	4	جيبوتي	2
3	Egypt	0	5	5	مصر	3
4	Iraq	0	6	6	العراق	4
4	Lebanon	0	6	6	لبنان	4
4	Sudan	0	6	6	السودان	4
5	Yemen	0	7	7	اليمن	5
5	Somalia	0	7	7	الصومال	5
5	Libya	0	7	7	ليبيا	5
5	Syria	0	7	7	سوريا	5
Average		0	4.8	4.8	المتوسط	

وفقا لمجموعة كريديندو، يشمل العنف السياسي جميع أعمال العنف المرتكبة بهدف سياسي، وهو مفهوم أوسع من الحرب ويشمل الإرهاب لأهداف سياسية ودينية وأيديولوجية، وأضرار العنف السياسي أي الضرر الذي يلحق بالأصول المادية . وكذلك أنواع انقطاع الأعمال نتيجة لأضرار العنف السياسي.

من أجل تقييم مخاطر العنف السياسي يركز مؤشر كريديندو على المستويات الفعلية للعنف الداخلي في الدولة والصراع الخارجي معها، وكذلك احتمالية الصراع الذي ينشأ من التوترات الداخلية والخارجية المستمرة والإحباط وعدم الرضا.

LOW RISK HIGH RISK

المصدر: مجموعة كريديندو لتأمين الائتمان

Source: Credendo Credit Insurance Group

مؤشر نيكسي الياباني لمخاطر التجارة (NEXI Japanese Risk Index)

- وفقا لمؤشر نيكسي لمخاطر التجارة، شهد تصنيف 21 دولة عربية استقراراً وظل دون تغيير خلال عام 2021، في مقابل تراجع تصنيف البحرين فقط في هذا المؤشر.
- حلت الامارات والكويت والسعودية في المرتبة الأولى عربياً والأقل في مخاطر التجارة والتعثر في سداد ديون الشركات (وحازت كل منهما على تصنيف C للمخاطر التجارية في المدى القصير).
- حلت قطر والمغرب في المرتبة الثانية عربياً وحازتا على تصنيف D.
- جاءت كل من الجزائر والأردن ومصر في المرتبة الثالثة عربيا بتصنيف F، في حين حلت كل من تونس والبحرين وسلطنة عمان في المرتبة الرابعة بتصنيف G .
- جاءت 9 دول عربية في مؤخرة التصنيف العربي لمخاطر التجارة وفق مؤشر نيكسي وحازت على تصنيف H عالي الخطورة.

وضع الدول العربية في مؤشر نيكسي الياباني لمخاطر التجارة

Arab Countries in NEXI Japanese Risk Index for Trade

Rank 2021	Country	التغير / Change	*2021	*2020	الدولة	الترتيب 2021
1	UAE	▬	C	C	الإمارات	1
1	Kuwait	▬	C	C	الكويت	1
1	Saudi Arabia	▬	C	C	السعودية	1
2	Qatar	▬	D	D	قطر	2
2	Morocco	▬	D	D	المغرب	2
3	Algeria	▬	F	F	الجزائر	3
3	Jordan	▬	F	F	الأردن	3
3	Egypt	▬	F	F	مصر	3
4	Bahrain	↓	G	F	البحرين	4
4	Oman	▬	G	G	سلطنة عمان	4
4	Tunisia	▬	G	G	تونس	4
5	Iraq	▬	H	H	العراق	5
5	Mauritania	▬	H	H	موريتانيا	5
5	Djibouti	▬	H	H	جيبوتي	5
5	Sudan	▬	H	H	السودان	5
5	Libya	▬	H	H	ليبيا	5
5	Somalia	▬	H	H	الصومال	5
5	Lebanon	▬	H	H	لبنان	5
5	Yemen	▬	H	H	اليمن	5
5	Syria	▬	H	H	سوريا	5

* October 2020 and 2021 *أكتوبر 2020 و2021

تقوم شركة نيبون لتأمين الصادرات والاستثمار NEXI، بتصنيف 139 دولة من خلال مؤشر يحدد الفئة التي تنتمي اليها كل دولة أو منطقة بناءً على قرارات اجتماع خبراء المخاطر القطرية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD Country Risk Expert Meeting، والذي تشارك فيه شركة نيكسي كعضو. يقوم خبراء المخاطر القطرية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتقييم مخاطر كل دولة من خلال مناقشة عدد من العوامل بما في ذلك قدرة الدولة على سداد الديون والظروف الاقتصادية والمالية.

يصدر المؤشر تصنيفه من 8 مستويات. بالترتيب التصاعدي للمخاطر من A (أقل درجة مخاطر) الى H (أعلى درجة مخاطر).

21 دولة عربية شهدت استقراراً في تصنيفها في مؤشر نيكسي في مقابل تراجع تصنيف دولة واحدة خلال عام 2021

الإمارات والكويت والسعودية الأقل عربيا في مخاطر التجارة والأعلى في سداد الديون وفقاً لمؤشر نيكسي للعام 2021

المصدر: شركة نيبون لتأمين الصادرات والاستثمار

Source: NEXI Company

dun & bradstreet

تصنيف دان أند براد ستريت لمخاطر الدولة (D&B Country Risk Rating)

- شهد المتوسط العربي استقراراً في مؤشر دان أند براد ستريت D&B Rating لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود عند مستوى 5.4 درجات، كنتيجة لاستقرار تصنيف 17 دولة عربية في المؤشر لعام2021.
- لم تحصل أي دولة عربية على تصنيف (1) الأقل خطورة، في الأعمال التجارية عبر الحدود .
- تصدرت قطر الدول العربية بحصولها على تصنيف (2) مما يعني أن أعمالها التجارية عبر الحدود ذات مخاطر منخفضة وهناك درجة عدم يقين منخفضة بشأن العوائد المتوقعة من تلك الأعمال.
- حلت الإمارات في المرتبة الثانية عربياً وحازت على تصنيف (3)، مما يعني وجود مخاطر طفيفة في أعمالها التجارية عبر الحدود بجانب وجود درجة من عدم اليقين المرتبطة بالعوائد.
- حازت كل من الكويت والسعودية والمغرب على تصنيف (4) مما يعني وجود مخاطر متوسطة في أعمالهما التجارية عبر الحدود، مع ارتفاع درجة عدم اليقين بشأن عوائد تلك الأعمال.
- جاءت سلطنة عمان والبحرين في المرتبة الرابعة عربيا بتصنيف (5) أي أن هناك مستوى مرتفعا من المخاطر التي تصاحب الأعمال التجارية عبر الحدود وقدراً كبيراً من عدم اليقين المرتبط بالعوائد المتوقعة.
- صنفت 5 دول عربية في مستوى المخاطر المرتفعة جدا في اعمالها التجارية عبر الحدود بجانب خضوع عوائدها المتوقعة لدرجة كبيرة من التقلب وحازت على تصنيف (6)، بالإضافة الى 5 دول أخرى حازت على تصنيف (7) وهو الأعلى مخاطر كما انه من المستحيل التنبؤ بالعوائد.
- لم تحظ جيبوتي وموريتانيا وفلسطين بتصنيف من قبل شركة دان وبراد ستريت خلال عامي 2020 و2021

المتوسط العربي شهد استقراراً في مؤشر مخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود خلال عام 2021

وضع الدول العربية في تصنيف دان أند براد ستريت لمخاطر الدول

Arab Countries in Dun & Bradstreet Country Risk Rating

Rank 2021	الدولة	التغير / Change	2021	2020	الدولة	ترتيب 2021
1	Qatar	–	2	2	قطر	1
2	UAE	–	3	3	الإمارات	2
3	Kuwait	–	4	4	الكويت	3
3	Saudi Arabia	–	4	4	السعودية	3
3	Morocco	–	4	4	المغرب	3
4	Oman	–	5	5	سلطنة عمان	4
4	Bahrain	–	5	5	البحرين	4
5	Jordan	–	6	6	الأردن	5
5	Egypt	–	6	6	مصر	5
5	Tunisia	–	6	6	تونس	5
5	Algeria	–	6	6	الجزائر	5
5	Lebanon	–	6	6	لبنان	5
6	Iraq	–	7	7	العراق	6
6	Syria	–	7	7	سوريا	6
6	Libya	–	7	7	ليبيا	6
6	Sudan	–	7	7	السودان	6
6	Yemen	–	7	7	اليمن	6
	Djibouti	–	–	–	جيبوتي	
	Mauritania	–	–	–	موريتانيا	
	Palestine	–	–	–	فلسطين	
	Average	–	0.0	5.4	5.4	المتوسط

DB1 DB2 DB3 DB4 DB5 DB6 DB7

تعمل شركة دان وبراد ستريت Dun & Bradstreet Company على توفير معلومات شاملة عن 132 سوقًا عالميًا وترصد التغييرات في بيئة الأعمال في الدول كما تتنبأ بالتطورات على مستوى الدولة والتي قد تؤثر على مستوى المخاطر أو توفر فرصًا على المدى القصير إلى المتوسط. ويعد مؤشر مخاطر الدولة D&B rating تقييمًا مقارنًا عبر الحدود لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية في دولة ما، وينقسم المؤشر إلى سبعة مستويات تتراوح من DB1 (الأقل خطورة) إلى DB7 (الأكثر خطوة).

Source: International Trade Finance Newsletter

المصدر: نشرة تمويل التجارة الدولية

International TRADE FINANCE

شروط الدفع المفضلة في الدول العربية (Preferred Payment Terms)

- استقر توزيع الدول العربية وفق 5 تصنيفات لشروط الدفع المفضلة لعامي 2020 و2021. وحلت قطر والإمارات والكويت والسعودية والمغرب في المجموعة الأولى التي تتعامل معها دول العالم بحساب مفتوح في الصفقات التجارية (OA)، أي أدنى مستوى من المخاطر.
- تفضل غالبية دول العالم طلب خطاب ائتمان غير قابل للإلغاءILC كشرط لإتمام الصفقات مع كل من سلطنة عمان والبحرين والأردن ومصر وتونس. وأن يكون خطاب الاعتماد مؤكداً CLC في كل من جيبوتي وموريتانيا وفلسطين والجزائر ولبنان، وتضمنت المجموعة الرابعة العراق واليمن، حيث يشترط النقد مقدما أو خطاب اعتماد مؤكد لإتمام الصفقات التجارية، في حين جاءت سوريا وليبيا والسودان في المجموعة الخامسة والتي يفضل فيها النقد مقدما لإتمام الصفقات التجاري .
- لم يتغير وضع جميع الدول العربية العشرين وفق شروط الدفع المفضلة بين عامي 2020 و2021.

استقرار وضع الدول العربية في مؤشر شروط الدفع المفضلة دون تغيير بين عامي 2020 و2021

قطر والإمارات والكويت والسعودية والمغرب تحظى بأفضل تعامل عبر حساب مفتوح في الصفقات التجارية

3 دول عربية تتعامل بالنقد مقدماً في الصفقات التجارية و5 دول بخطاب ائتمان معتمد و5 دول أخرى بخطاب ائتمان غير قابل للإلغاء

شروط الدفع المفضلة في التعامل مع الدول العربية

Preferred Payment Terms with Arab Countries

Rank-2021	الدولة	التغير / Change	2021	2020	الدولة	ترتيب 2021
1	Qatar	—	OA	OA	قطر	1
1	UAE	—	OA	OA	الإمارات	1
1	Kuwait	—	OA	OA	الكويت	1
1	Saudi Arabia	—	OA	OA	السعودية	1
1	Morocco	—	OA	OA	المغرب	1
2	Oman	—	ILC	ILC	سلطنة عمان	2
2	Bahrain	—	ILC	ILC	البحرين	2
2	Jordan	—	ILC	ILC	الأردن	2
2	Egypt	—	ILC	ILC	مصر	2
2	Tunisia	—	ILC	ILC	تونس	2
3	Djibouti	—	CLC	CLC	جيبوتي	3
3	Mauritania	—	CLC	CLC	موريتانيا	3
3	Palestine	—	CLC	CLC	فلسطين	3
3	Algeria	—	CLC	CLC	الجزائر	3
3	Lebanon	—	CLC	CLC	لبنان	3
4	Iraq	—	CIA/CLC	CIA/CLC	العراق	4
4	Yemen	—	CIA/CLC	CIA/CLC	اليمن	4
5	Syria	—	CIA	CIA	سوريا	5
5	Libya	—	CIA	CIA	ليبيا	5
5	Sudan	—	CIA	CIA	السودان	5

التصنيف/ Classification	الوصف / Meaning
OA	فتح حساب/Open account
SD	بمجرد التوقيع خلال فترة ما بين 30 الى 180 يوم
ILC	خطاب اعتماد غير قابل للإلغاء/ Irrevocable letter of credit
CLC	خطاب اعتماد مؤكد/ Confirmed letter of credit
CAD	النقد مقابل المستندات/Cash against documents
CIA	نقداً مقدماً/Cash in advance
WR	تم حجب التصنيف/ Withheld rating
NA	غير متوفر/ Not available

إن نشرة تمويل التجارة الدولية International Trade Finance Newsletter هي إحدى أهم النشرات في مجال التجارة الدولية وتمويل المشاريع، وتقدم تقييماً لجدوى الصفقات ومدى تعرضها للمخاطر. واخباراً حول ويعد توفير بيانات حول شروط الدفع المفضلة وتقييمها أحد أهم المعلومات التي تعرضها النشرة وهناك 9 تصنيفات لشروط الدفع المفضلة للتعامل في الصفقات التجارية بين الدول والتي تعكس مستوى مخاطر التعامل مع الدولة.

المصدر: نشرة تمويل التجارة الدولية

Source: International Trade Finance Newsletter

مؤشر السلام العالمي Global Peace Index

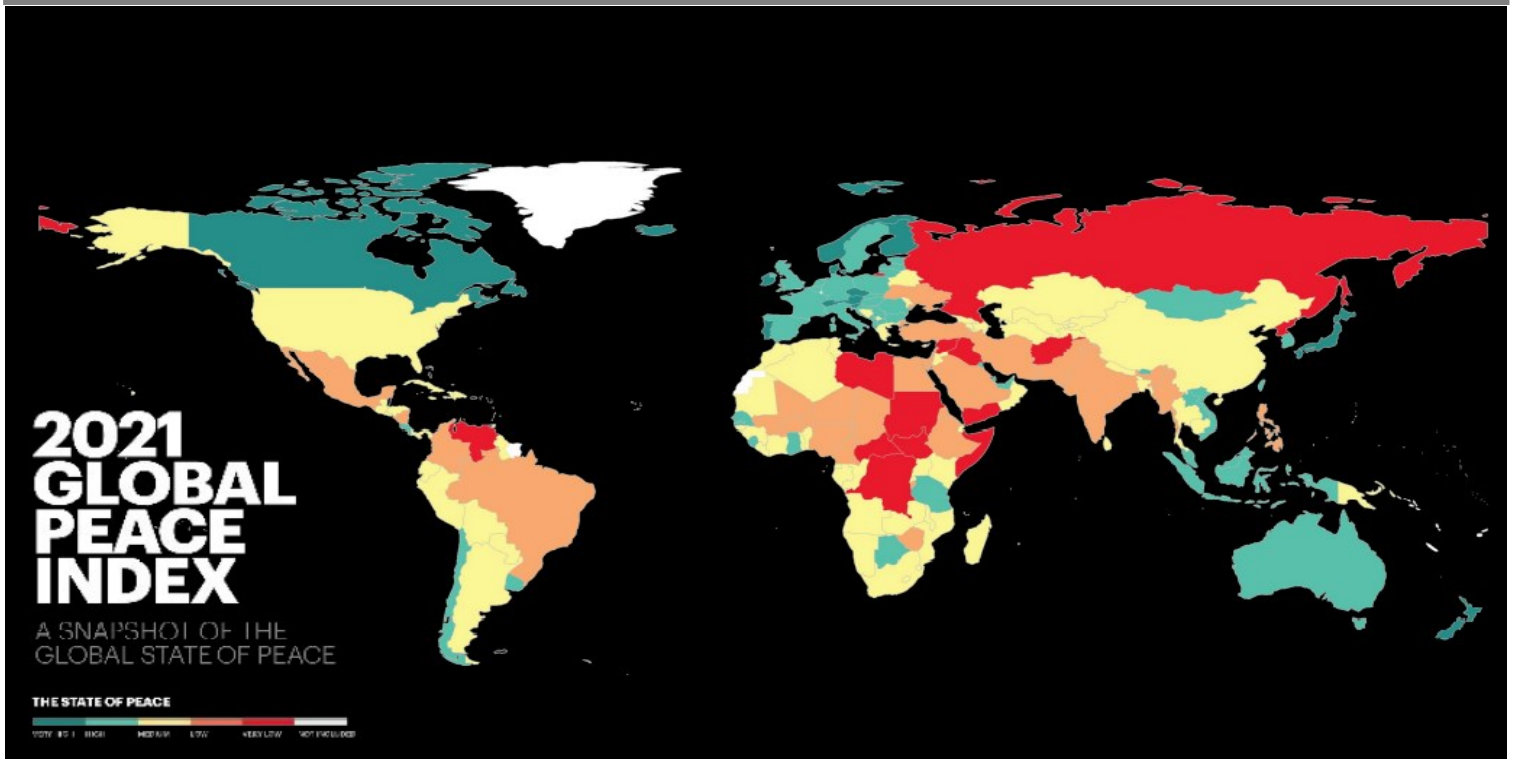

متوسط أداء الدول العربية في مؤشر السلام العالمي شهد تحسناً كنتيجة لتحسن الوضع في 12 دولة عربية خلال عام 2021

جاء ترتيب 12 دولة عربية اقل من المتوسط العربي ما بين الرتبة 118 بالنسبة لموريتانيا والرتبة 162 بالنسبة لليمن

- شهد أداء الدول العربية في مؤشر السلام العالمي تحسناً وأصبحت أكثر سلاماً، وذلك بانخفاض المتوسط العربي للترتيب إلى 112.4 خلال عام 2021.
- جاء ترتيب 12 دولة عربية اقل من المتوسط العربي ما بين الرتبة 118 بالنسبة لموريتانيا والرتبة 162 بالنسبة لليمن.
- حلت قطر (29 عالميا) والكويت (36 عالميا) والإمارات (52 عالميا) والأردن (63 عالميا) وسلطنة عمان (73 عالميا) في المراكز الخمسة الأولى عربياً على التوالي مما يعني انها الأكثر سلاماً وهدوءاً في المنطقة العربية.
- جاء ترتيب المغرب (78 عالميا) وتونس (98 عالميا) والبحرين (102 عالميا) جيبوتي (106 عالميا) أعلى من المتوسط العربي للترتيب وفق المؤشر المركب للسلام العالمي.
- تحسن وضع 12 دولة عربية وأصبحت أكثر سلاماً خلال عام 2021، وذلك بتحسن ترتيبها عالمياً وفي مقدمتها الإمارات والتي قفزت 12 مركزاً، والمغرب (قفزت 9 مراكز) وكذلك جيبوتي (قفزت 6 مراكز).
- تراجع ترتيب 6 دول عربية في مؤشر السلام العالمي خلال عام 2021، و في مقدمتها تونس واليمن بتراجع كل منهما 3 مراكز، في حين استقر ترتيب الكويت والسودان وسوريا عند نفس المستوى دون تغير بين عامي 2020 و2021.

المصدر: البنك الدولي

Source: World Bank

تراجع ترتيب 6 دول عربية في مؤشر السلام العالمي خلال عام 2021

وضع الدول العربية في مؤشر السلام العالمي

The Rank of Arab Countries in Global Peace Index

Rank 2021	Country	التغير / Change	الترتيب/ Rank 2021	الترتيب/ Rank 2020	الدولة	الترتيب 2021
1	Qatar	2	29	27	قطر	1
2	Kuwait	0	36	36	الكويت	2
3	UAE	(12)	52	64	الإمارات	3
4	Jordan	(4)	63	67	الأردن	4
5	Oman	(2)	73	75	سلطنة عمان	5
6	Morocco	(9)	79	88	المغرب	6
7	Tunisia	3	98	95	تونس	7
8	Bahrain	(2)	102	104	البحرين	8
9	Djibouti	(6)	106	112	جيبوتي	9
10	Mauritania	(1)	118	119	موريتانيا	10
11	Algeria	(2)	120	122	الجزائر	11
12	Saudi Arabia	(2)	125	127	السعودية	12
13	Egypt	(3)	126	129	مصر	13
14	Palestine	(5)	138	143	فلسطين	14
15	Lebanon	1	147	146	لبنان	15
16	Sudan	0	153	153	السودان	16
17	Libya	1	156	155	ليبيا	17
18	Somalia	1	158	157	الصومال	18
19	Iraq	(2)	159	161	العراق	19
20	Syria	0	161	161	سوريا	20
21	Yemen	3	162	159	اليمن	21
Average		(2)	112.4	114.3	المتوسط	

يعد مؤشر السلام العالمي GPI، الذي أعده معهد الاقتصاد والسلام (IEP)، مؤشراً مركباً ومقياساً للسلم العالمي وكلما انخفضت نتيجة المؤشر كانت البلاد أكثر سلامًا. ويعتمد على تحليل أكثر شمولاً للبيانات حول اتجاهات السلام، وقيمته الاقتصادية، وكيفية تطوير مجتمعات مسالمة. باستخدام 23 مؤشرًا نوعيًا وكميًا. ويقيس حالة السلام عبر ثلاثة مجالات رئيسية، هي مستوى الأمن والسلامة المجتمعية ومدى استمرار الصراع المحلي والدولي ودرجة أكبر ويغطي المؤشر 163 دولة و99.7% من سكان العالم.

Source: World Bank

المصدر: البنك الدولي

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم

المقر الدائم للمنظمات العربية

دولة الكويت

ص.ب 23568 الصفاة 13096 - الشويخ - تقاطع طريقي المطار وجمال عبد الناصر

+965 2495 9555